أسس ومقومات المدخل الاسلامى للتنمية الشـاملة للمجتمع

د٠ محروس أحمد غبان (*)

الاطـار العـام للبحـث

مقـــدمة

حظيت ظاهرتا التخلف والتنمية بمختلف أبعادها فى الدول النامية على اهتمام مفكرى العلوم الاجتماعية والانسانية والتربوية ، ونما وتبلور تبعا لذلك عدد من النظريات المفسرة لأسباب التخلف والمحددة لسبل النهـــوض والتنمية فى تلك الدول ٠ وشكلت هذه النظريات فى مجلها مدرستين أساسيتين هما : مدرستا التحديث والتبعية ، وقد نهجت المدرستان نهجين مختلفين فى معالجة التخلف والتنمية نتيجة للانحياز الأيديولوجى المتباين لكل منهما ، ففى حين تلتزم معظم نظريات مدرسة التحديث بالأيديولوجية الرأسمالية ، تنطلق معظم نظريات التبعية من الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية ٠ لكـن هذا الالتزام الأيديولوجى أعاق قدرتهما على فهم وتحليل ظروف وأبعـــاد التخلف وسبل التنمية بشكل يتفق مع الواقع الفعلى للدول النامية ، مما جعل المنفعة العملية الناجمة من الأخذ بنظريات واستراتيجيات هاتيـــن المدرستين محدودة لهذه الدول بل كانت لها نتائج مشوهة ومدمرة على بنية تلك الدول فى أحيان كثيرة (١) ٠

ونتيجة لمحدودية نجاح نظريات واستراتيجيات مدرستى التحديـــث والتبعية فى احداث تنمية حقيقية للدول النامية ، ارتفعت فى المقابل أصوات عديدة تتحدث عن الأصالة فى التنمية ، وتنادى بضرورة أن تبحث هذه الدول وتطور نظريات وأطر تنموية تشتق من واقعها وجذورها التاريخية ، وتراعى خصوصيتها وذاتيتها ٠ وهذه الدراسة جاءت كمحاولة تستجيب لهـــذه الضرورة من خلال الاسهام فى البحث عن الاسهام فى البحث عـــن أسس

(*) أستاذ مساعد التربية المقارنة ورئيس قسم التربية الاسلامية والمقارنة كلية التربية ، جامعة الملك عبد العزيز (المدينة المنورة) ٠

ومقومات مدخل اسلامى للتنمية يعبر عن واقع وحاجات وتطلعات المجتمعات الاسلامية ٠

مشكلة البحث وتساؤلاته :

ان المتتبع للواقع المعاصر للدول العربية والاسلامية يدرك بوضوح أن التنمية بمختلف أبعادها أصبحت قضية مصيرية فى حياتها ، لكنها للأسف أخطأت فى اختيار الوسيلة والهدف فى تحقيقها ، اذ جعل بعضها من النموذج الرأسمالى الغربى للتنمية مثلا أعلى له ، وجعل البعض الآخر من النموذج الاشتراكى الماركسى للتنمية مثلا أعلى له ٠ فكان من نتائج ذلك اهمال القيم والهويات الثقافية الذاتية الخاصة بتلك الدول مما أدى الى حدوث تنمية قاصرة ومشوهة (٢) ٠ ولعل ماتحتاجه المجتمعات العربية والاسلامية لاحداث تنمية حقيقية هو أن يحكم الاسلام هذه التنمية ويوجهها فى أبعادها وجوانبهـــا المادية والمعنوية ٠

وعليه فان مشكلة البحث تتمحور حول السؤال الرئيسى التـــالى : ما أسس ومقومات المدخل الاسلامى للتنمية الشاملة للمجتمع ؟ ولكى تسهل عملية الاجابة على هذا السؤال ، وتناول مختلف الموضوعات ذات الصـــلة الوثيقة به تمت صياغة الأسئلة الآتية :

- ما المقولات الأساسية لأبرز نظريات التنمية التى حاولت التعامل مع ظاهرتى التخلف والتنمية فى المجتمعات النامية (بما فيها المجتمعات العربية والاسلامية) ، وما أبرز الانتقادات التى توجه اليها ؟

- ما أسباب تخلف المجتمعات العربية والاسلامية من منظور اسلامى؟
- ما أسس ومبادىء المدخل الاسلامى للتنمية الشاملة للمجتمع ؟
- كيف يبنى الاسلام انسان التنمية ؟ وما أداته فى ذلك ؟
- ما موقف المدخل الاسلامى للتنمية من التنمية الذاتية المســـتقلة للمجتمع ؟

أهداف البحـث :

يسعى هذا البحث مبدئيا الى المساهمة فى محاولات تأصيل التنمية فى

المجتمعات العربية والاسلامية ، لتكون نابعة من واقعهـــا ومعبرة عـــن خصوصيتها ، ومستهدية بموروثها الدينى والثقافى والحضارى ، ومستشرفة لتطلعاتها وآمالها ، خاصة بعد أن تبين محدودية نجاح النظريات «المستوردة» فى فهم ومعالجة ظاهرتى التخلف والتنمية فى هذه المجتمعات ، وذلك مـــن خلال محاولة طرح وتناول ومناقشة الموضوعات والقضايا ذات الصلة باجابة أسئلة البحث السابقة ٠

أهمية البحث :

تنبثق أهمية البحث من حيوية موضوعه حيث تتجلى أبرز عناصر هذه الأهمية بالنقاط التالية :

ـ انه يتصدى لقضية تأصيل التنمية فى المجتمعات العربية والاسلامية التى غدت مطلبا وهدفا ، بعد أن تيقن الجميع أنه لاسبيل للخروج من مأزق التخلف الا من خلال الاعتماد على تنمية تكون نابعة من داخل تلك المجتمعات ويكون الاسلام حجر زواياها ٠

ـ انه يؤكد على المدخل الاسلامى للتنمية للمجتمعات العربية والاسلامية من منطلق أن الاسلام عقيدة الأمة ومنهج حياتها ، ولأن له معها تجربـــة ماضية ، نقلتها من حياة التشرذم والبداوة ، الى حياة الوحدة والحضارة ، وتحولت بفضله الى قائدة أعظم تنمية على مر العصور ، تجاوزت ثمارها حدود هذه المجتمعات الى الانسانية جمعاء ٠ وهذا مايجعل المنفعة التـــى ستعود من جزاء الأخذ بهذا المدخل ـ فى حالة تطبيقه بالشكل السليم ـ فى الوقت الراهن ليست قاصرة على المجتمعات الاسلامية المعاصرة ، بل سوف تتعداها الى المجتمعات المتقدمة ، بعد أن تبين مقدار المعاناة والمشكـــلات الانسانية والطبيعية التى نجمت من جراء نمط التنمية التى تصير عليه ، فغدت بحاجة الى مدخل أو نموذج للتنمية يرفع عنها تلك المعاناة ويساعدها على حل مشكلاتها ، ولن تجد هذه المجتمعات المتقدمة أفضل من المعطيات الاسلامية لمساعدتها فى تجاوز أزمتها الراهنة ٠

ـ ولعل مايحسب للبحث الحالى أنه من الدراسات القليلة التى حاولت البحث المفصل فى أسباب التخلف ونوعية التنمية التى تحتاجها المجتمعات العربية والاسلامية من منظور اسلامى ، رغم أهمية وحيوية ذلك الموضوع ٠

اذ أن معظم البحوث والدراسات انصبت على توصيف حالة التخلف ، وعلى نقد النظريات والاستراتيجيات التى تقوم عليها التنمية فى تلك المجتمعات.

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى كأداة أساسية لوصف وتحليل ومناقشة واستخلاص ماجاء فى مختلف مصادر المعرفة المتاحة المكتوبة ذات الصلة بموضوع البحث ، والحرص على عرضه وتوظيفها بالشكل الذى يخدم أسئلة وأهداف البحث .

الدراسات السابقة :

ان الدراسات والبحوث التى تناولت التنمية فى المجتمعات النامية ، بما فيها المجتمعات العربية والاسلامية ، من الوفرة والكثرة بحيث تستعصى على الحصر ، ولعل مرجع ذلك الى أن التنمية غدت القضية الجوهرية والمصيرية ومحط آمال تلك المجتمعات . كما كثرت وتعددت وتباينت ، فى الوقت نفسه ، منطلقات ووجهات تلك الدراسات والبحث فى طرحها ومعالجتها لها ، وكثرت وتعددت ، أيضا ، أخطاؤها وأخطارها (٣) وهذه الدراسات والبحوث رغم كثرتها لانجد من بينها الا القليل الذى حاول البحث المفصل فى مقومات وأسس المدخل الاسلامى للتنمية الشاملة ، الذى يبين الواقع أن المجتمعات الاسلامية بحاجة ماسة اليه ، بعد أن فشلت تجاربها التنموية المستندة الى أسس ومنطلقات لاتراعى خصوصية تلك المجتمعات . ولعل مايحسب للدراسة الحالية أنها أتت كمحاولة لسد بعض جوانب هذا النقص من خلال اسهامها فى تأطير وتأصيل هذا المدخل ، بجانب حرصها على أن يكون مدخلها عبارة عن تحليل ناقد لبعض نظريات التنمية الحديثة ، ذات التأثير الواضح فى رسم وتخطيط أهداف واستراتيجيات التنمية فى معظم المجتمعات الاسلامية ، وتبيان عدم مناسبتها لتفسير التخلف فى تلك المجتمعات، أو استخدامها كأساس تقوم عليه برامج ومشروعات التنمية فيها . والباحث سيكتفى هنا بعرض لبضع من الدراسات والبحوث ذات الصلة الوثيقة بهدف أو أكثر من أهداف الدراسة .

ففى دراسة عبد الرحمن النقيب (١٩٨٢م) «منهج التربية الاسلامية فى التنمية » والتى هدفت الى نقد أبرز الأسس والمسلمات التى تقوم عليها التنمية

وفق النموذجين الرأسمالى والشيوعى ، ومحاولة تقديم بديل اسلامى للتنمية عن طريق التربية الاسلامية ، انتهى الباحث الى أن أى من النموذجين لايصلح لأن يكون أساسا للتنمية فى المجتمعات النامية عموما ، والمجتمعات الاسلامية خصوصا ، وطرح فى مقابل ذلك خيارا اسلاميا يقوم على أسس أهمها : أن النموذجين الرأسمالى والشيوعى ليسا هما النموذجين الوحيدين للتنمية بحيث أن المجتمعات النامية لايمكنها أن تنهض الا من خلال اتباع أحدهما ، بل أنه يجب على تلك المجتمعات أن تبحث عن نموذج خاص بها يعبر عن ذاتيتها وخصوصيتها ، أن النموذجين السابقين ليسا المثل الأعلى الذى ينبغى على البشرية أن تحتذيه ، فانجازاتهما لاينبغى أن تخفى وجههما القبيحين ممثلا فى التحلل الخلقى ، والخواء الروحى ، وتلوث البيئة ... الخ ، وخلص الباحث بالتأكيد على أن دول العالم الاسلامى بالذات مطالبة عقلا وشرعا بأن تختط لنفسها مسارا تنمويا اطاره المرجعى الاسلام ، فالفائدة التى ستعود عليها من جراء ذلك ، ان أحسنت التطبيق ، لن تكون محصورة فقط على نطاقها ، بل ستعم البشرية جمعاء ، لأنها تمتلك دون غيرها اطارا معنويا (عقديا) محددا من قبل رب العالمين ، قادرة بموجبه على تقديم نموذج تنمية يحل ويتلافى ماوقعت به المجتمعات المعاصرة من مشكلات وصراع (٤) .

وفى دراسة ضياء زاهر (١٩٨٥م) «التعليم ونظريات التنمية : دراسة تحليلية نقدية » والتى هدفت الى تحليل ونقد لأهم المقولات والافتراضات الأساسية لأربع من نظريات التنمية هى : رأس المال البشرى ، التحديث ، التبعية ، التحرر ، وتوضيح موضع ومكانة التعليم فيها ، واظهار الى أى مدى تتفق أطروحات هذه النظريات مع واقع التعليم والتنمية فى المجتمعات النامية ، وانتهت الدراسة الى نتيجة مؤداها : صعوبة التسليم بأن أى من تلك النظريات بمفردها يكون قادرا على أن يقدم تفسيرا كاملا لحالة التخلف أو تجاوزها فى بلدان العالم الثالث ، وبالتالى لطبيعة العلاقة المتشابكة بين التنمية والتعليم وعليه رأت الدراسة ضرورة أن تبحث هذه الدول عن اطار **جديد** (Paradigm) يقوم التعليم فيه بدور محورى ويستند الى الاعتبارات التالية : حق كل بلد فى اختيار نموذج للتنمية يتناسب مع مواصفاته وبنيته الاجتماعية والسياسية والتعليمية . أن يسعى هذا النموذج الى تلبية الحاجات الأساسية لمختلف فئات الشعب ، أن تنصب

استراتيجيات هذا النموذج على احترام خصوصية كل مجتمع ، وأن تتعهد بالنقد والتمحيص للتقاليد والقيم الموروثة بما يخدم تطوير واقع المجتمع ومستقبله ، أن يقوم هذا النموذج بادانة كل مظاهر التبعية ويعمل على ازالة كل حلقة من حلقاتها ، أن يقدم هذا النموذج وسائل فعالة لتوفير الموارد الداخلية اللازمة للاعتماد على الذات ، ويحافظ على الموارد المتاحة من الاستنزاف غير المبرر (٥) ٠

وفى دراسة على أبو العينين (١٩٨٧م) «التربية الاسلامية والتنمية» والتى هدفت الى توضيح العلاقة بين التنمية والتربية الاسلامية ، وتحديد أهم ركائز وأسس التنمية الاسلامية ومضامينها التربوية ، خلص الى أن البلاد العربية والاسلامية بحاجة ماسة الى التنمية ، ولابد لها من نموذج تنمية اسلامى ، وأن التربية المطلوبة التى يجب أن تصاحب هذا النموذج هى التربية الاسلامية ، وأن العلاقة بين التنمية الاسلامية والتربية الاسلامية تتجلى فى استجابة التربية الاسلامية لجهود التنمية ، فى تنمية انسان متكامل ملائم لجهود التنمية ، وتوفير المناخ الفردى والاجتماعى والاقتصادى المناسب لهذه الجهود ، كما أن التنمية تلبى احتياجات التربية وتوفر المناخ الملائم لممارسة وظيفتها ، علاوة على التربية الاسلامية والتنمية الاسلامية تعملان على تحقيق التحرر للمجتمع وللانسان من كافة ألوان التبعية (٦) ٠

وفى دراسة عثمان الرواف (١٩٨٩م) «مدرستا التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى » والتى هدفت الى تقصى صحة الافتراض النظرى الذى مؤداه أن الالتزام الأيديولوجى لأدبيات مدرستى التنمية والتبعية قد أعاق قدرتهما على فهم أبعاد وظروف التخلف والتنمية الكامل ، فجاءت تحليلاتهما ومقترحاتهما نتيجة لذلك ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية ٠ وبعد مناقشة مستفيضة ومتعمقة انتهى الباحث الى تأكيد صحة الافتراض السابق ، حيث أدت الالتزامات الأيديولوجية لنظريات التنمية والتحديث الى اهمال التأثيرات الدولية على تخلف الدول النامية ، واعتمدت فى تحديدها لماهية التنمية على خصائص منجزة فى المجتمعات الغربية ، وتفضيل المنهج الليبرالى الرأسمالى للتنمية دون اعتبار المشاكل التى تترتب على تطبيقه فى مجتمعات تختلف ظروفها عن ظروف الدول الغربية ٠ وكذلك أدت الصبغة الأيديولوجية لنظريات التبعية الى اهمالها

للمؤثرات الداخلية للتخلف فى الدول النامية بسبب اصرارها على تحميل المسئولية كاملة للاستعمار والامبريالية الدولية ، كما دفعتها التزاماتهـــا الأيديولوجية الى المبالغة فى التحليل الطبقى وتفضيل الحل الاشتراكى دون ادخال التعديلات الضرورية التى تجعله أكثر ملائمة لواقع الدول النامية ، مما جعل الباحث يصدر حكمه بتساوى محدودية المنفعة لكلا المدرستيـــن بالنسبة للدول النامية ، وحث هذه الدول على تطوير نظريات تنموية خاصة بها تقوم على فهم متعمق للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول وتبحث فى كيفية التنمية أكثر من ماهيتها ، مع الاستفادة مما جـاء فى بعض مقولات مدرستى التنمية والتبعية (٧) ٠

يتضح من العرض السابق ، أن هناك اجماعا بين الباحثين بضرورة البحث عن نظريات ومنطلقات لتفسير واقع التخلف والنهوض به فى الدول النامية على وجه العموم العربية والاسلامية على وجه الخصوص ، تبنى على الجذور التاريخية والواقع الاجتماعى والثقافى والسياسى لتلك الدول بعد أن كشف الواقع محدودية نجاح نظريات التنمية ذات التوجهات الرأسمالية أو الاشتراكية فى فهم أبعاد التنمية والتخلف فى هذه الدول ٠ وعليه جاءت تلك الدراسة كمساهمة فى مقابلة تلك الضرورة من خلال محاولة تحديدهـــا لأسس ومقومات مدخل للتنمية ينبع من خصوصية المجتمعات الاسلامية ٠

بعض نظريات التنميـــة ونقـدها

لقد حظيت ظاهرتا التنمية والتخلف فى الدول النامية ، فى أعقـــاب الحرب العالمية الثانية التى شهدت حصول العديد من هذه الدول علـــى استقلالها ، باهتمام مفكرى العلوم الاجتماعية ، فظهرت منذ ذلك التاريـخ آلاف الكتب والمقالات والدراسات ، فى مختلف اللغات حول تلك الظاهرة مفسرة ومعللة ومتلمسة لهذه الدول معالم الطريق الذى يمكن أن تسلكه لكى تلحق بدول العالم المتقدم ٠ غير أن المرء يحار فى تصنيف هذا الكـــم الهائل من أدبيات التنمية والتخلف الى نظريات واتجاهات محددة ، ومع ذلك فقد حاول البعض القيام بتلك المهمة ٠

ولعل تصنيف هذه الأدبيات الى قسمين أو اتجاهين رئيسيين ، مـــن

التصانيف الشائعة والمقبولة الى حد كبير ، حيث يتضمن القسم الأول نظريات التنمية التقليدية ، وتستند هذه النظريات على فكرة فحواها أن مشكلة التخلف داخلية فى طبيعتها أى أن البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى الدول النامية هو المسئول عن حالة التخلف بها ، وللخروج من هذه الحالة فان على هذه الدول أن تسلك نفس الطريق الذى سلكته الدول الرأسمالية المتقدمة ، فالتنمية عندما تعنى التقدم نحو أهداف مشتقة من واقع تلك الدول المتقدمة . أما القسم الثانى فيتضمن نظريات التنمية النقدية أو التقدمية ، حيث تستند هذه النظريات ، فى معظمها ، على فكرة فحواها أن النظام الرأسمالى الدولى مسؤول عن حالة تخلف الدول النامية ، وللخروج من هذه الحالة فان على هذه الدول أن تفك ارتباطها بالرأسمالية العالمية ، وأن تعتمد الخيار الاشتراكى الثورى أساسا للتنمية . وواضح أن القسم الأول تلتزم معظم نظريات الأيديولوجية الرأسمالية ، فى حين أن القسم الثانى تلتزم معظم نظرياته بالأيديولوجية الماركسية - اللينينية .

ولعل من أشهر نظريات القسم الأول نظريات التحديث Modernization ونظريات التطور Evolutionary ونظريات رأس المال البشرى Human Capital وأشهر نظريات القسم الثانى نظريات التبعية Defendency ونظرية التحرر Liberation . ولمزيد من التوضيح ، سوف يتم تناول نظرية من كل قسم بشىء من الشرح والتوضيح .

١ - نظريات التحديث والعصرنة :

تقوم هذه النظريات على افتراض فحواه ان تخلف المجتمع يرجع ، بدرجة كبيرة ، الى حيازة غالبية أفراد المجتمع خصائص عقلية ونفسية معوقة للتنمية . وبالتالى فان التنمية لن تأخذ طريقها فى المجتمع الا باحلال هذه الخصائص بخصائص أخرى مهيئة ومواتية للتنمية . فأغلب منظرى هذا الاتجاه يفترضون وجود نوعين من المجتمعات متباينة (تقليدية وحديثة). ويجعلون من خصائص المجتمعات الغربية الحديثة النموذج الأمثل للمجتمعات التقليدية ، وعليه فانها تجعل التنمية تتمثل فى انتقال خصائص هذه المجتمعات الحديثة الى الدول النامية . ولعل أبرز منظرى هذا الاتجاه فى الغرب ديفيد ماكيلاند McClelland ودانيال ليرنر D. Lerner ، وهيجن

E. Hagen ، واليكس انكلز A. Inkeles ، وديفيد سميث D. Smith (٨) ٠

فنجد ماكيلاند صاحب نظرية «الحاجة الى الانجاز» فى التنمية يؤكد أن الدافعية أو الحاجة الى الانجاز ـ أى الدافع والرغبة لفعل الأشياء بطريقة أفضل ـ لدى أفراد المجتمع هى التى تحدد مستوى التنمية فى هذا المجتمع ويطلق على أفراد المجتمع الذين يمتلكون هذه الخاصية اسم «المنظمين» ٠ وتتصف شخصية المنظم بالحاجة الشديدة الى الانجاز ، والاحساس بالتفوق، والرغبة فى التجديد والابداع ، والرغبة فى تحسين العمل واتقانه ٠ وهو يرجع سبب تخلف الدول النامية الى غياب فئة المنظمين أو عدم توفرها بالعدد الكافى ، وعليه فان تحقيق التنمية فى هذه الدول يتوقف على قدرتها على توفير هذه الفئة بالكم والكيف اللازمين ٠ ويعول ماكيلاند على تربية الأطفال فى فترة مبكرة لتنمية الحاجة الى الانجاز عندهم ، لذا فهو يرى ضرورة الاهتمام بتربية المرأة ، وتدريب أعداد كافية من العاملين فى دور الحضانة ورياض الأطفال والمرحلة الابتدائية لكى يتقنوا طرق ووسائل التربية المنمية لتلك الحاجة ٠ كما أنه يرى أن على الدول النامية أن تستعين بمنظمين من الدول المتقدمة لدفع حركة التنمية فى هذه البلاد (٩) ٠

بينما نجد اليكس انجلز وزميله ديفيد سميث يربطان بين التنمية وبين ما سمياه «الانسان الحديث» ، وهو الذى يتصف بمجموعة من القيم والاتجاهات والحديثة ممثلة فى : تقبل الخبرات الجديدة ، الاستعداد لتقبل التغير الاجتماعى ، الميل للانتاج ، تقبل الأفكار الجديدة ، درجة تحمس عالية لحيازة الحقائق والمعلومات ، التوجه نحو الحاضر أو المستقبل أكثر من التوجه للماضى ، الاحساس والثقة بقدرته وقدرة الآخرين على تنظيم مختلف مظاهر الحياة والسيطرة عليها ، التوجه نحو التخطيط بعيد المدى ، الاعتقاد بقابلية التغيرات التى تطرأ على العالم للحساب والسيطرة ، وأن الناس والمؤسسات حوله يمكن الثقة بها ، تقدير المهارة الفنية والايمان بتوزيع المكافأة على أساس الجدارة والاستحقاق ، كما يقدر بدرجة عالية أهمية التعليم الرسمى ، احترام كرامة الآخرين ، فهم المنطق وراء عملية الانتاج والصناعة ٠ اضافة الى خاصتى التفاؤلية والخلاصية (وهى اعتقاد كنسى يقول ان جميع الناس ينعمون آخر الأمر بالخلاص) ٠ وعليه فانهما يريان

أن امتلاك أفراد المجتمع لهذه الخصائص والأنماط السلوكية شرط أساسى لتحقيق التنمية للمجتمع (١٠) ٠

ويرى انجلز وسميث أن التنمية تعتبر الى حد كبير نتاج تفاعل مجموعة من العوامل أو المتغيرات هى مؤسسات التحديث ، وأشخاص محدثيـــن ، ومؤسسات حديثة ، وتنمية اقتصادية ، ويمكن توضيح العلاقة بين هـــذه المتغيرات على النحو التالى (١١) ٠

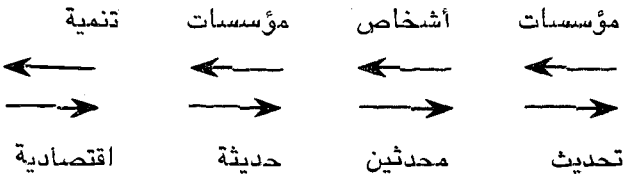

فالعلاقة بين هذه المتغيرات هى علاقة دائرية ٠ وأن أبرز مؤسسات التحديث فى المجتمع هى المدارس النظامية الحديثة ، ووسائل الاعلام ، والأســـر والمصانع ٠ وتعطى نظرية انجلز للمدارس الحديثة دورا كبيرا فى اكساب الأفراد الخصائص الحديثة ، فهناك علاقة موجبة قوية بين المدة التى يقضيها الفرد فى التعليم الرسمى وبين مستوى الحداثة الشخصية لديه ٠

ويتضح مما سبق أن الافتراض الأساسى لنظريات التحديث يتضمـن أن درجة تنمية أى مجتمع وحداثته تتوقف على درجة عصرنة وحداثة قيـم واتجاهات وسلوك الأفراد المكونين له ، وأن هذه القيم والاتجاهات التـى تدعى حديثة هى غالبا قيم واتجاهات المجتمعات الغربية الحديثة ، كما أنه فى المقابل هناك قيم واتجاهات معوقة للتنمية ، وهذه فى الغالب هى القيم والاتجاهات الشائعة فى المجتمعات التقليدية والنامية ٠ وعليه فان التنمية تحدث فى المجتمعات النامية بامتلاك أفرادها لتلك القيم والاتجاهات الحديثة التى تلعب المدارس الحديثة دورا كبيرا فى اكسابها وتنميتها عند الملتحقين بهـــا ٠

١ ـ ١ نقد نظريات التحديث :

رغم أن المرء لاينكر أهمية معظم القيم والاتجاهات التى يرى أصحاب

هذه النظريات أنها ضرورية لاحداث التنمية ، الا أن هناك العديد من الانتقادات والمآخذ على تلك النظريات ، لعل أبرزها :

(أ) تحيزها الأيديولوجى الواضح للغرب ، اذ تجعل مقياس التنمية مدى توفر القيم والاتجاهات الغربية فى مجتمع التنمية ، فهى على حد تعبير البعض ترى أنه لكى يصبح المرء أو المجتمع حديثا عليه أن يصبح غربيا (١٢)٠ بل ان البعض يذهب الى أن الاتجاه الرئيسى فى نظريات التحديث تحول من فكر يهدف أساسا الى تفسير تخلف الدول النامية الى فكر يصف ويضع استراتيجيات التنمية بالشكل الذى ينسجم مع سياسة الحكومة الأمريكية(٣١)٠

(ب) زيف الافتراض المتضمن فى نظريات التحديث الذى مفاده أن الاتجاهات والقيم الحديثة تتناقض مع الاتجاهات والقيم التقليدية - حيث نجد فى مجتمعات مثل اليابان عددا من القيم والاتجاهات التى توصف بالتقليدية تلعب دورا أساسيا فى احداث النمو الاقتصادى (١٤) ٠ فالعلاقة بين القيم والاتجاهات التقليدية والحديثة ليست دائما علاقة صراع وتناقض حيث من الممكن أن يتزامنا ويتعايشا فى المجتمع الواحد فى الوقت نفسه ويكمل كل منهما الآخر ٠ ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك مظاهر تقليدية فى المجتمعات العصرية المتقدمة ، ومظاهر عصرية فى المجتمعات التقليدية (١٥) ٠

(ج) يؤخذ عليها افتراضها أن امتلاك أفراد مجتمع نام أو متخلف ، للقيم والاتجاهات الحديثة يؤدى بالضرورة الى حدوث تنمية اقتصادية واجتماعية فى هذا المجتمع ، حيث اتضح عدم الصحة المطلقة لهذا الافتراض٠ فالمجتمع أكبر من مجموع عناصره أو أفراده ٠ كما ان هجرة العقول من المجتمعات النامية تعد شكلا من أشكال السلوك الحديث ، غير أن هذا السلوك لايسهم فى تنمية هذه المجتمعات بل له نتائج عكسية على التنمية (١٦) ٠

(د) تجاهل هذه النظريات شبه التام للبعد التاريخى للتخلف فى الدول النامية ، أى أنها لم تشر للآثار السيئة للأستعمار ولا الى علاقة الاستغلال التى عانت منها تلك الدول من قبل الدول الاستعمارية ٠ فأنصار هذه النظريات يركزون على العوامل الداخلية للتخلف ، مستقلة عن سياقها التاريخى وكأنها السبب الوحيد للتخلف فى هذا المجتمع (١٧) ٠

(هـ) ان مقولات هذه النظريات فيها تبسيط مخل لواقع تخلف المجتمعات النامية وللعمليات اللازمة لاحداث التنمية ، حيث اختزلت كل ذلك فى غياب أو حضور مجموعة من القيم والاتجاهات عند الأفراد ، علما بأن التخلف والتنمية أكثر تعقيدا وتشابكا من هذا الطرح البسيط لهما ٠

ولعل من أهم ما يحسب لهذه النظريات مع نظرية رأس المال البشرى، بالنسبة للتعليم ، اعتبارها التعليم مفتاح التنمية ، وتقديمها الاطار النظرى المسؤول عن تبرير الانفاق الكبير على التعليم بشكل فعلى فى جميع أنحاء العالم فى الستينات والسبعينات من هذا القرن الميلادى ، لكن من جهة أخرى قد ترتب على تحيز هذه النظريات الأيديولوجى للغرب نحو نمط التحديث، صبغ الأفكار والممارسات التعليمية فى مجتمعات العالم الثالث بالصبغة الغربية مما أدى الى خلق انفصال واضح بين الذين أتيحت لهما الفرصة لتلقى تعليم غربى وبين الذين لم تتح لهم هذه الفرصة مما أدى الى خلق ثنائية اجتماعية ثقافية فى هذه المجتمعات (١٨) ٠

٢ ـ نظريات التبعية :

تعتبر هذه النظريات من أحدث النظريات التنموية وأكثرها شيوعا لدى مفكرى العالم الثالث (١٩) ٠ ولعل ذلك يرجع الى أن معظم منظريها من دول العالم الثالث والى كونها بديلا للنظريات الرأسمالية للتنمية التى أصبحت عرضة لانتقادات عديدة وحادة أضعفت بدرجة كبيرة مصداقيتها ، وكشفت تحيزها الأيديولجى الواضح للرأسمالية الغربية ٠

يجمع نظريات التبعية اطار عام يتميز بنقده ورفضه لأطروحات ومفاهيم نظريات التنمية ذات الصبغة الأيديولوجية الرأسمالية مثل نظريات التحديث والتطور المرحلى ونظرية رأس المال البشرى ، وبتقديمه لأطروحات ومفاهيم أخرى تتمثل فى تاريخ الاقتصاد السياسى للتنمية ، واظهاره لتأثير الرأسمالية الغربية الدولية السيء على تخلف الدول النامية ، وتركيزه على البديل أو الحل الاشتراكى الثورى كأساس لمعالجة مشكلة تخلف هذه الدول ٠ ولكن يجب ملاحظة أنه ضمن هذا الاطار العام توجد اختلافات أساسية بين نظريات التبعية اهتماماتها ومناهجها التحليلية وتفسيراتها المختلفة (٢٠) ٠

ولعل أشهر منظرى التبعية : بول باران Paul Baran ، ورؤول بريش R. Prepish ، ودوس سانتوس Dos Santos ، واندريه فرانك A. Frank ، وسمير أمين S. Amin

ويعرف سانتوس التبعية بأنها «الحالة التى يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفا على تطور وتوسع اقتصاد آخر يكون الأول خاضعا له» (٢١)٠ ويتضح من هذا التعريف بأن التبعية علاقة غير متكافئة أو مشوهة بين دولتين احداهما مسيطرة اقتصاديا والثانية خاضعة لها ، فمسألة الاستعمار حظيت باهتمام منظرى التبعية الذين اتبعوا المنهج الماركسى ـ اللينيني فى نظرتهم للاستعمار كعملية امبريالية حدثت نتيجة لطبيعة تطور الرأسمالية فى أوربا، ونتج عنها عملية تشويه وتدمير واستغلال واضحة لاقتصاد الدول المستعمرة، حيث قام المستعمرون الأوربيون بتحويل الأراضى الزراعية والرعوية المشاعة من قاعدة اقتصادية للقبيلة أو القرية الى سلعة واستثمار تفيد أشخاصا محدودين ٠ كما صاحب ذلك تحول أراضى تلك المجتمعات من زراعة المحاصيل الغذائية ذات الفائدة والنفع الكبير لها ، الى زراعة المحاصيل التجارية بهدف التصدير الى الأسواق الأوروبية (٢٢) ٠

فمنظرو التبعية اعتبروا أن تخلف الدول النامية عبارة عن «حالة تاريخية طارئة» حدثت مع دخول الاستعمار واستغلاله وتشويهه لاقتصاد مجتمعات هذه الدول ، وأن استمرارها فى هذه المجتمعات ، حتى بعد حصولها على الاستقلال ، مرده الى استمرار تبعية هذه المجتمعات السياسية والاقتصادية للاستعمار بمختلف أوجهه الجديدة ، واضرارها لأن تبقى دائرة فى فلكه (٢٣) ٠

ويذهب بول باران الى أن الرأسمالية الغربية لديها مصالح خاصة فى استمرار الأوضاع المتخلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة فى المجتمعات النامية ، وتتمثل هذه المصالح بالدرجة الأولى فى تحقيق مكاسب اقتصادية ، اذ تزود أرض تلك المجتمعات البلاد الغربية الصناعية بالمواد الخام الهامة وبتكلفة بسيطة ، كما تزود شركاتها ومؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة للاستثمار ٠ وعليه فهو يرى أن هذه الدول الرأسمالية تعارض تصنيع الدول النامية (٢٤) ٠

وميز بعض منظرى التبعية أمثال رؤول بريبش واندريه فرانك بين دول المركز Center وهى الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى ، ودول المحيط أو الهامش Periphery وهى الدول المتخلفة التابعة لها · وطوروا نظرية فى التخلف تربط فى علاقة تبادلية ، بين تقدم دول المركز وتخلف دول المحيط ، مفادها أن طبيعة النظام الرأسمالى الدولى تؤدى الى تحقيق التطور الاقتصادى فى بعض أجزائه (دول المركز) واحداث التخلف فى أجزائه الأخرى (دول الهامش أو المحيط) · وعليه فان تطور وتقدم الدول الصناعية الراهن تحقق على حساب تكريس التخلف فى الدول النامية · فهم ينظرون الى هذا التخلف والتقدم باعتبارهما وجهين لعملة واحدة (٢٥)·

والتبعية عند منظريها لاتعنى بالضرورة السيطرة المباشرة من قبل دول المركز على دول المحيط ، بل يكفى فى هذا المجال أن تقوم النخبة أو الصفوة الحاكمة أو المسيطرة فى دول المحيط باتباع أساليب لخدمة مصالح تتمشى مع مصالح النظام الاقتصادى الرأسمالى فى دول المركز التى تمنحها السند المادى والسياسى والعسكرى للبقـــاء مهيمنـــة ومسيطرة على عـــــامة الشعب (٢٦) ·

ويقترح منظرو التبعية على المجتمعات النامية للخروج من حـــالة التخلف أن تفك ارتباطها بالرأسمالية الغربية العالمية ، وتجمد علاقاتهـــا التجارية معها ، وأن ترفض المساعدات الدولية ، وأن تؤمم الشركات الأجنبية التى على أراضيها ، وأن تأخذ بالخيار الاشتراكى الثورى كأساس للتنمية ·

أما بالنسبة للتعليم فان غالبية أنصار نظريات التبعية ينظرون الى أن مؤسسات التعليم الرسمية فى دول المركز والمحيط تعكس قيم الطبقتين العليا والوسطى ، وتعمل فى غير صالح الطبقة العاملة والفقيرة ، فالتعليم فى هذه الدول يعمل أداة للمحافظة على الوضع الموجود ، وهو الوضع الذى لايخدم الا مصلحة الرأسمالية والبرجوازية العالمية والمحلية ، ويعمل على تمكين النخبة الحاكمة من تعزيز مكانتها المميزة والمحافظة عليها · وعليه فان النقد والرفض الذى يوجهه أنصار نظريات التبعية للتعليم ، ليس قائما على رفض ونقد التعليم بشكل عام ، ولكنه رفض للشكل الذى اتخذه التعليم على النحو الذى أشرنا اليه آنفا (٢٧) ·

٢ - ١ نقد نظريات التبعية

رغم نجاح نظريات التبعية فى طرح تساؤلات جديدة ومفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة وواقع وأسباب التخلف وطرق التخلص منه ، فى الدول النامية ، الا أن هناك عددا من الملاحظات النقدية عليها ، أهمها :

(أ) تحيزها الأيديولوجى الواضح للماركسية - اللينينية ، حيث اعتمدت على التحليل الماركسى - اللينينى سواء فى فهمها لتخلف الدول النامية الذى جعلته نتيجة للتوسع الامبريالى ولطبيعة النظام الرأسمالى ، أو فى طرحها للتنمية من خلال المنطق الاشتراكى الثورى ٠

(ب) نظرت للتخلف فى الدول النامية كنتيجة للعوامل الخارجية المتمثلة فى السيطرة الاستعمارية والامبريالية الخارجية ، وأهملت العوامل والتأثيرات الداخلية ، ففهم الأبعاد الثقافية لهذه الدول أمر ضرورى ، بجانب فهم العوامل الخارجية ، لفهم طبيعة ظروف التخلف والتنمية فى الدول النامية ٠

(ج) نظرت للتنمية على أنها عملية اقتصادية بحتة ، فى الوقت الذى تستدعى ظروف الدول النامية المعقدة أن ننظر الى خارج الظاهرة الاقتصادية نحو الظواهر السياسية والاجتماعية والمظاهر الفكرية والنفسية (٢٨) ٠

(د) صعوبة قبول فكرة أن التخلف ينجم عن التبعية بالضرورة ، فدولة مثل اليمن الشمالى بقيت متخلفة بل أكثر تخلفا من غيرها ، رغم أنها لم تخضع للسيطرة الأجنبية بواسطة القوى الامبريالية ، وهذا مايؤكد ان العوامل الداخلية فى عدد من الدول قد تكون هى سبب التأخر حتى فى حالة غياب سيطرة خارجية (٢٩) ٠

(هـ) محدودية امكانية تطبيق البدائل والحلول التى طرحتها للخروج من التخلف فى الدول النامية والمتمثلة بشكل أساسى فى الثورة ، والتحرر من التبعية ، والتطبيق الاشتراكى ، حيث أن معظم هذه الدول لاتمتلك الامكانيات والموارد المادية والبشرية لتطبيق ذلك ٠ كما أن الثورية حل غير عملى ٠ وعليه فان العديد ينظر الى نظريات التبعية باعتبارها نظريات فى التخلف ، وليس فى التنمية ، اذ أنها تمكنت من تقديم تحليل أفضل لظاهرة

التخلف ، ولم توفق كثيرا فى فهمها للتنمية · ونظرا لأن الدول النامية بحاجة الى معرفة أسس ومنطلقات التنمية أكثر من حاجتها الى فهم ماهية التخلف، فقد جعل ذلك المنفعة العملية لنظريات التبعية محدودة لهذه الدول (٣٠) ·

كما يؤخذ على المؤشرات التى تستند عليها نظريات التنمية سواء كانت تقليدية أو تقدمية تركيزها على المؤشرات المادية كدخل الفرد من الانتاج القومى، ووفرة الموارد المالية ومعدل الادخار ، ودرجة التصنيع ، واستخدام الآلة فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ··· الخ وأهمالها للمؤشرات المعنوية التى تعكس الجوانب الروحية والخلقية للتنمية ، على الرغم من أن تاريخ الانسانية الطويل ، وواقعها الراهن ، يظهران أن العملية التنموية والمسيرة الحضارية ، بحاجة دوما الى اطار روحى (دينى) وخلقى يوجهها ، والا تحولت الى تنمية مشوهة ، بل ومدمرة فى كثير من الأحيان ، فأسباب الرفاهية والترف والقوة التى تنشأ من التنمية المادية تتحول الى هلاك وظلم ما لم تضبط بخشية الله وابتغاء مرضاته ·

أسباب التخلف العام للدولة العربية والاسلامية

(من منظور اسلامى)

ترجع أسباب التخلف والضعف الحضارى العام فى المجتمعات العربية والاسلامية الى عدد من العوامل والأسباب المترابطة · ويصنف بعض المهتمين بدراسة التنمية فى المجتمعات العربية والاسلامية هذه العوامل والأسباب الى صنفين : معنوية ومادية (٣١) · ويصنفها البعض الآخر الى عامل أو سبب رئيسى واحد نتج عنه بقية الأسباب (٣٢) بينما لم يلتزم البعض بتصنيف معين بل اكتفى بتناولها كمجموعة عامة من الأسباب (٣٣) · وعليه ارتأت هذه الدراسة الأخذ بتصنيف هذه الأسباب الى صنفين : سبب رئيسى، وأسباب فرعية أو تابعة ، حيث انه هو الأقرب لتفسير واقع التخلف فى المجتمعات العربية والاسلامية ، كما سوف يتضح لاحقا ·

١ - السبب الرئيسى للتخلف

يكاد المهتمون بقضية التنمية ومشكلة التخلف من المفكرين والعلماء المسلمين أن يجمعوا على أن ماتعانيه المجتمعات العربية والاسلامية من

تخلف حضارى عام ، يرجع الى غياب التطبيق الصحيح للاسلام نظاما شاملا للحياة (٣٤) ، أو الى ما يسميه محمد قطب «التخلف العقدى» المتمثل فى الفهم السقيم والفاسد لرسالة ومفاهيم الاسلام ، سواء مفهوم العبادة ، أو مفهوم عمارة الأرض والخلافة فيها ، أو مفهوم الدنيا والآخرة ، أو مفهوم لا اله الا الله · فالتخلف العقدى يؤدى الى التخلف السلوكى من ناحيـــة ، ويؤخر علاجه من ناحية أخرى · وهذا التخلف العقدى يعد عقدة العقد فى حياة الأمة الاسلامية ، ومنه نشأت كل ألوان التخلف التى أصابت العـالم العربى والاسلامى (٣٥) ·

فعن الفهم الفاسد لمفاهيم الاسلام نشأ الفكر الارجائى ، والذى مقتضاه أن الانسان يعتبر مؤمنا كامل الايمان بالتصديق والاقرار ، ولو لم يعمـــل بمقتضيات الاسلام ، ونشأ عنه الفكر الصوفى المنحرف الذى يهمل عالـــم المادة ، ويؤكد على أطماع العبد فى مغفرة ربه بدون أن يعمل بمقتضيات الاسلام · فنتج عن ذلك أن الفكر الارجائى رضى عن الاسلام المتخلف ، ورأى أنه لاضير فى ذلك ! لأنه لايضر مع الايمان شىء ! ، أما الفكر الصـــوفى المنحرف فهو أيضا قبل أو رضى بالاسلام المتخلف ، ورأى أن لاضير فى ذلك ! فأمور الدنيا كلها فانية ، وليس المهم هو الدنيا انما المهم هـــو الآخرة (٣٦) ·

ونشأ عن الغياب الصحيح لمفهوم العبادة فى الاسلام ، حصرها فى الشعائر التعبدية ، وأخرج منها أنواعا عديدة من المعاملات والتكاليـــف التى كانت من قبل مرتبطة بالعقيدة ، ومرتبطة بالمعنى الشامل للعبادة ، وأعدت أمورا «كمالية» ان شاء الانسان قام بها وان شاء تركها بلا ضير · وكان طلب العلم ، والقراءة ، والتفكير ، والتدبير ، من بين هذه التكاليف التى خرجت من حيز العبادة فأصابها الضمور (٣٧) ·

وانعكس الفهم السقيم لمفاهيم الاسلام على نظرة بعض المسلميـــن للحضارة المعاصرة ، التى جاءت ثمرة للعلم والتقدم التكنولوجى ، ففريق منهم أصبح جل همه تتبع عيوب هذه الحضارة ، وتضخيمها ، وأن هـذه الحضارة سوف تؤول الى السقوط والانهيار لمصلحته ، وأعفى نفسه من أى دور ايجابى فى اكتساب الخصائص التى تؤهله لبناء حضارته الاسلامية·

وعلى الجانب الآخر فريق لايرى من الحضارة المعاصرة الا انجـــازها ، وابداعها ، وتقدمها على مختلف الأصعدة ، الى درجة يصاب معها بضرب من العمى عن أزمة انسان هذه الحضارة . والأدهى من ذلك فريق آخـــر يرى أن وجود المسلمين فى موقع الاستهلاك ووجود أعدائهم فى موقع الانتاج والتصنيع من نعم الله عليهم (!!) لأن الله سخر لهم الكفرة لخدمتهم (٣٨) .

٢ ـ الأسباب التابعة والفرعية للتخلف

الواقع أن هذه الأسباب عديدة ، وهناك درجة تداخل عالية فيما بينها من جهة ، وبينها وبين نتائجها من جهة أخرى . ولعل ذلك سبب فى تفاوتها الواضح من مهتم لآخر ، وبالتالى صعب حصرها على وجه التحديد ، غير أن ذلك لايمنع أن هناك طائفة منها أكثر شيوعا وقبولا لدى المهتمين فى التنمية والتخلف فى العالم العربى والاسلامى ، وهذه الأسباب يمكن تصنيفها الى قسمين : أسباب أو عوامل داخلية ، وأسباب خارجية ، وتفصيل ذلك على النحو التالى :

٢ ـ ١ أسباب داخلية : وتتعلق هذه الأسباب بالبنية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والســـياسية والتعليمية والعلمية والتكنولوجيـــة للمجتمعات الاسلامية .

(أ) أسباب تعليمية : بينت تجارب الدول المعاصرة المتقدمة أن مـــن الشروط اللازمة لاحداث تنمية شاملة ، وجود قاعدة بشرية عريضة تمتلك حد أدنى من التعليم ، لكن للأسف تعتبر ظاهرة تفشى الأمية الأبجدية بيـــن المسلمين البالغين (أكبر من ١٥ سنة) من أبرز الظاهرات المزعجة التى تميز سكان العالم العربى والاسلامى ، حيث أن هذه النسبة تصل الى نحو ٩٠٪ فى بعض دوله ، ولاتقل عن ٥٠٪ الا نادرا ، فمتوسط هذه النسبة ٦٠٪ من اجمال السكان البالغين فى عام ١٩٨٠م ، أى مايعادل نحو ٥٢٠ر٦ مليون نسمة . ويشكل هذا العدد حوالى ٦٢ ٪ من جملة عدد الأميين فى العالم الذين يقدر عددهم بنحو ٨٠٠ مليون نسمة ، لنفس العام تقريبا . والملاحظ أن الأمية فى الأقطار المتقدمة تكاد أن تكون منحصرة تقريبا فى صفـــوف البالغين القاصرين عقليا (٣٩) . وأمة هذا واقعها بالنسبة لأبسط متطلبات المعرفة الانسانية ، لايمكن لها أن تحرز تقدما فى أى مجال ، فعامل اليوم

لابد أن يكون على حد أدنى من التعليم والتدريب ليتسنى له المشاركة الايجابية فى مختلف مجالات الانتاج ٠

أما من ناحية نسبة المسجلين فى المراحل التعليمية المختلفة مقارنة بالفئة العمرية لكل مرحلة ، فتبلغ هذه النسبة حسب احصاءات اليونسكو لعام ١٩٩٠م فى الدول العربية مايأتى : من ناحية نسبة المسجلين من الفئة العمرية (٦ ـ ١١) سنة التى تقابل المرحله الابتدائية ، بلغت ٤ر٧٦٪ وهى أقل من المتوسط العالمى البالغ ١ر٨٠٪ ٠ أما من ناحية نسبة عدد المسجلين فى المدارس من الفئة العمرية (١٢ ـ ١٧) سنة التى تقابل المرحلة المتوسطة والثانوية ، فقد بلغت ٧ر٥٣ ٪ لنفس العام ، وهى أقل أيضا من المتوسط العالمى البالغ ١ر٥٥٪ مع ملاحظة أن هذه النسبة فى دول أمريكا الشمالية بلغت ٧ر٩٧٪ ٠ أما بالنسبة لعدد المسجلين من الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٣) سنة التى تقابل مرحلة التعليم العالى ، فقد بلغت ٢٢٪ ، وهى أفضل بقليل من المتوسط العالمى والبالغ ٣ر٢٠٪ ، مع ملاحظة أن هذه النسبة فى دول أمريكا الشمالية بلغت ٥ر٦٣٪ (٤٠) ٠ أما بقية الدول الاسلامية فيما يتعلق بنسبة المسجلين من الفئات العمرية السابقة ، فهى فى معظمها ليست أحسن حالا من الدول العربية ٠

علاوة على أن جميع الدول العربية والاسلامية تعانى بدرجة واضحة وأساسية من مشكلات الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمى ٠ وتتمثل أهم مشكلات الكفاية الداخلية للنظام التعليمى لهذه الدول فى ضعف التحصيل الدراسى لتلاميذه وطلابه ، وارتفاع نسبة الاهدار التعليمى المتمثلة فى ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب ٠ وتتمثل أهم مشكلات الكفاية الخارجية للنظام التعليمى لهذه الدول فى عجزه الواضح عن اعداد وتخريج قوى بشرية بالكم والكيف المناسب لاحتياجات التنمية فى هذه الدول ٠ اضافة الى قيام معظم المؤسسات التعليمية فى هذه الدول على أنماط ومناهج مستوردة ، لاتنبع من عقيدتها وتراثها ، ولا من حاجات أفرادها ومجتمعها ، مما أدى الى غربة هذه المؤسسات ، وغربة خريجيها فى بيئاتهم ٠

(ب) أسباب علمية وتكنولوجية : لعل مفتاح حضارة هذا العصر يكمن فى الدور الرئيسى الذى يؤديه التقدم العلمى والتكنولوجى فى تحديد درجات

تطور وقوة مجتمعاته · فهو سر عظمة ما وصلت اليه بعض دوله التى تعرف باسم الدول المتقدمة ، وهو العامل الحاسم وراء انتقال بعض الدول التى كانت تصنف الى وقت قريب بأنها نامية ، مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، الى عتبات الدول المتقدمة (٤١) · لكن رغم الأهمية الواضحة والحاسمة لهذا العامل ، الا أن معظم دول العالم العربى والاسلامى لازال فيها القصور والاهمال هو مصير الدراسات العلمية والتقنية وتوظيف نتائجها فى خدمة التنمية ، ولعل ذلك يرجع لعدم أو قلة توفر وسائل البحث العلمى والتقنى من الأجهزة والموارد والمعدات والقوى الفنية المساندة ، والخدمات المكتبية والتوثيقية المتطورة ، ولندرة الخبرات العلمية والتقنية ، وهجرة معظمها ، وغياب البيئة الصالحة للتقدم العلمى والتقنى التى توفر الحرية للفرد ، وتفرض حب العلم ، وتكرم العلماء ، وتعمل على توفير أسباب العيش الكريم لهم ، وتقاوم الجهل وتسعى جاهدة للقضاء عليه (٤٢) ·

ومن مؤشرات ذلك التقصير تدنى انفاق الدول النامية ، بما فيها الدول الاسلامية والعربية على البحث العلمى من أجل التنمية ، حيث لايتعدى هذا الانفاق ١ر٦٪ من مجموع انفاق دول العالم ، بينما يبلغ ذلك ٩٨ر٤٪ فى الدول المتقدمة علميا وتقنيا · كما تشير الدراسات الى أن ماتنفقه الدول النامية من اجمالى انتاجها القومى على عمليات التقدم العلمى والتقنى وتوظيف البحث العلمى فى التنمية يبلغ فى المتوسط نحو ٣ر٠٪ بينما تنفق الدول المتقدمة فى هذا المجال مايتراوح بين ٢٪ و٤٪ · كما يتجسد هذا التقصير فى بعد آخر يتمثل فى النقص الحاد فى أعداد العلماء والتقنيين ، وانخفاض نسبتهم الى تعداد السكان فى دولهم ، فمثلا هذه النسبة بين عشرين فى المليون فى بنجلادش ومائة وتسعين فى المليون فى مصر · بينما تتراوح بين ٤٣٠٠ فى المليون فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية و ٨٢٠٠ فى المليون فى دول الكتلكة الشرقية والصين (٤٣) ·

(ج) أسباب اجتماعية ثقافية : أكدت الدراسات العلمية والواقع الحضارى للمجتمعات العربية والاسلامية المعاصرة أنها تعانى من انتشار طائفة من القيم والاتجاهات والمواقف والأنماط السلوكية والعقلية المعيقة للتنمية فى كافة أبعادها ، كالتواكل ، والانهزامية ، والسلبية ، والمحلية ، والاستهلاكية ، والسكوت على الخطأ ، والمحسوبية ، والوساطة الضارة ،

واحتقار العمل اليدوى ، وعدم الحرص على المال والممتلكات العامة ، وعدم تقدير أهمية الوقت والمحافظة على المواعيد ، والعشوائية ، وعدم الاهتمام بالنظام والتنظيم ، والاتكالية ، وشيوع روح الاتباع ، وغلبة اللفظ على الفكر ، وتقديم الفرضيات الفكرية المجردة على الواقع والتجربة ، والماضيوية ... الخ .

ومن التجسيدات السيئة لشيوع بعض تلك القيم والاتجاهات تسليم المراكز القيادية فى معظم مؤسسات ، وادارات ووزارات ، ومعاهد وجامعات الدول العربية والاسلامية الى أقل الناس تأهيلا لحمل أمانة المسئولية والقيام بتبعاتها ، وذلك انطلاقا من العصبيات الضيقة ، أو المحسوبية ، أو الشللية ، أو التكتلات الحزبية ، أو المذهبية ، أو المصالح الذاتية ، من غير مراعاة لمبدأ الجدارة والاستحقاق وتغليب المصلحة العامة الفعلية ، لأن هناك الكثير من التجاوزات والتعديات تمارس باسم هذه المصلحة ، وهى منها براء . كما أن نتائج الشعور الداخلى عند كثير من المسلمين المعاصرين (قيادة وأفراد) المتولد عن الاحساس بالانهزامية والضعف أمام حضارة دول الشرق والغرب المتقدمة ، والعجز عن مسايرة تقدمها العلمى والتقنى ، أفقدهم القدرة على الانجاز أو الأمل فى الانجاز مستقبلا . كما أدى غياب الشعور الحقيقى بالأخوة الاسلامية وواجباتها الى بروز مختلف النعرات والعصبيات الاقليمية والسياسية والمذهبية الضيقة ، وماتمخض عنها من نزاعات ومؤامرات وحروب ، أدت الى تفتيت الأمة العربية والاسلامية ، وتشتيت مختلف طاقاتها .

ولكن مايجب التحذير منه هو مغالاة بعض الكتاب والدارسين فى قولهم أن تلك القيم والاتجاهات والخصائص السلوكية والعقليات المعيقة للتنمية أصيلة وعريقة فى بنية العقل العربى والاسلامى وثقافته ، فهذا القول مردود على أصحابه من عدة أوجه منها : **أولا** ، أن الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية الحديثة تنكر أى تفسير عرقى وأحادى للثقافة (٤٤) ، أى جعل عامل السلالة العرقية وراء اتصاف جنس معين من البشر بمجموعة صفات وخصائص معينة دون بقية الأجناس ، **وثانيا** ، وهو الأهم ، أن مسيرة الحضارة الاسلامية تنفى هذا الادعاء ، حيث استطاعت هذه الحضارة فى عصورها الزاهرة أن تصل الى أعلى مراتب التحضر والتقدم ، وبالتالى

يفترض لو أن هذه الخصائص والصفات أصيلة فى العقل والثقافة العربية والاسلامية ، لما استطاعت أن تصل هذه الحضارة الى تلك المرتبة والمكانة٠ **وثالثا** ، ان الثقافة العربية شأنها شأن أى ثقافة أخرى تشتمل على قيم واتجاهات ومواقف وأنماط سلوكية معيقة للتنمية كما تشتمل فى المقابل على أخرى مواتية ومعززة للتنمية ٠ ولعل التفسير المقبول لشيوع تلك القيم والاتجاهات والمواقف والأنماط السلوكية والعقلية المعيقة للتنمية فى المجتمعات (كما هو الحال الآن) تنتشر تلك ، وتنحصر وتضمحل فى عصور النهضة والازدهار ، بل لعل مايميز الأمة الاسلامية أن كتابها المقدس وسنة نبيها المطهرة ، تزخران بمثل تلك القيم والاتجاهات والمواقف والأنماط السلوكية والوجدانية والعقلية المواتية والمعززة للتنمية ، وأنهما يأمران ويشجعان أفراد هذه الأمة على التمسك بها ٠

(د) أسباب اقتصادية : رغم امتلاك العالم العربى والاسلامى جل المقومات الاقتصادية للتنمية الشاملة من موارد وامكانات مادية وهيكلية ، الا أنه لم يستطع أن يحول ويوظف هذه المقومات الى واقع حضارى مشرق يخرج من مأزق التخلف والضعف الحضارى العام الذى يرزح تحته ٠ ففى تصنيف للأمم المتحدة قسم العالم الى دول متقدمه تشمل الدول الصناعية الكبرى والمتوسطة ، والى دول نامية غنية ، ودول نامية فقيرة ، ودول معدمة، وللأسف فان غالبية دول العالم الاسلامى المعاصر تقع فى مجموعتى الدول النامية الفقيرة والدول المعدمة ، فمن بين ٣٦ دولة معدمة فى العالم تقع ٢٥ دولة اسلامية معاصرة فى زمرتها ، وقد صنفت هذه الدول المعدمة على أساس أن اجمالى الدخل القومى للفرد كان أقل من مائة دولار أمريكى فى العام ، وأن نسبة الأمية الهجائية فيها نحو ٨٠٪ أو أكثر ، وأن نصيب الصناعة من اجمالى الدخل القومى لايتعدى ١٠٪ (٤٥) ٠

وقد أدت حالة الفقر المدقع والعوز لقطاع كبير من سكان ودول العالم الاسلامى الى عدم القدرة على امتلاك وسائل وآلات الانتاج الحديثة ، فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، والى انخفاض مستوى التغذية والصحة، ومانتج عنهما من أمراض ووفيات ، والى عدم قدرتهم على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية أو الاستمرار فيها ، فنجم عن تلك الحالة انخفاض حاد فى الانتاج والانتاجية ، وأصبحت غالبية دوله لاتقوى على توفير

احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والانتاجية على السواء ، مما أضطرها الى الاستيراد بكثافة جعلت موازين تجارتها الخارجية تحقق عجزا واضحا، نتيجة لزيادة الواردات على الصادرات ٠

وأمام هذا العجز فى مقابلة احتياجات السكان من السلع المختلفة ، وعجز ميزانياتها على تغطية ماتحتاجه من واردات أضطرت جميع دول العالم العربى والاسلامى ، ماعدا النفطية منه ، الى الاستدانة من الدول الصناعية، ومن المؤسسات المالية الدولية ، وقد تزايدت الديون على هذه الدول الى أن بلغت نحو ٤٥٠ بليون دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٨٨ م ، علاوة على الفوائد الربوية المدفوعة على هذه الديون ، وهى مبالغ ولاشك ضخمة ترهق اقتصاد هذه الدول ، اضافة الى كون الفوائد الربوية المدفوعة على هذه الديون ربا محرما (٤٦) ٠

(هـ) أسباب سياسية : بينت تجارب العديد من الدول المعاصرة أن اختصار زمن التنمية وربح معركتها كان نتيجة لصدق وفعالية التوجه السياسى بالدرجة الأولى مع التركيز على تنمية وتأهيل القوى البشرية وفق تخطيط تنموى سليم ٠ فانجلترا احتاجت الى ١٣٠ عاما لتتحول الى دولة صناعية ، بينما اختصرتها فرنسا الى ٧٠ عاما ، وألمانيا الى ٤٤ عاما ، والصين الى ٣٤ عاما ، واليابان وروسيا الى ٢٦ عاما ، نتيجة لذلك (٤٧)٠ أما واقع العالم الاسلامى والعربى فيشير فى مجمله الى شبه غياب مثل ذلك التوجه والتركيز ، والاكتفاء فى معظم الأحيان فى اظهار نوع من التحمس الكلامى والدعائى ٠

فالأنظمة السياسية السائدة فى الدول العربية ، ينسحب ذلك على الدول الاسلامية ، لا تتماشى مع روح العصر وتحدياته فى الداخل والخارج. ويذهب البعض الى تحميل القيادات السياسية لهذه الدول المسئولية الكاملة عن تخلفها ، فالأكثرية الساحقة لهذه القيادات تتبنى عقائد ومبادىء سياسية لاتنسجم مع معطيات الحاضر والمستقبل ، وأن أكثر مايهم غالبية تلك القيادات هو البقاء فى الحكم لأطول مدة ممكنة مهما كلف الأمر ومهما كان الثمن ، وانعكس ذلك فى أسلوب الحكم القائم على الفردية ، وغدى نمط العلاقة السائد فى هذه الأنظمة السياسية قائما على القبلية أو العائلية أو المحسوبية أو مزيج من هذه الأمور وغيرها (٤٨) ٠

وأصبحت الثقافة السياسية السائدة هى الثقافة التسلطية التى ترفض أى نقد أو تساؤل ، أو اعتراض من المواطن ، والذى تريده دوما أن يكون طيعا ومنقادا للسلطة ، والا كان مصيره التعذيب أو السجن أو القتل ، وعـــادة ماتتوسل الأنظمة السياسية لهذه الدول بوسائل الاعلام (المملوكة للسلطة غالبا) ، وقنوات الثقافة الرسمية فى نشر ثقافتها ، لاثقافة المجتمع ، فتلجأ الى الدعاية لهذه الأنظمة ، وتبرير وتمجيد ماتقوم به ، سواء كان يستحق ذلك أو لايستحق (٤٩) · كما تجسدت هذه التسلطية فى غياب المشاركة الشعبية فى الحكم والعمل السياسى ، فى معظم دوله ، والكبت الواضح للحريـــة العامة ، حتى لم يعد فى امكان المثقف أو المفكر العربى أن يصدر صحيفة ، أو يؤسس مؤسسة اعلامية أو ينشىء مدرسة ، أو معهدا علميا ، أو مركزا للدراسات والبحوث ، أو أن يعقد مؤتمرا أو نـــدوة علمية أو سياسية أو علمية اجتماعية ، بشكل مستقل عن الدولة وموافقتها فى كثير من الأقطار العربية (٥٠) · وأزاء تلك التسلطية والكبت الواضح للحرية ، هل نتوقع أن يظهر وينمو الفكر المبدع ، الذى هو جوهر التطور الحضارى ودعامتـــه الأساسية ؟ !!

٢ ـ ٢ **أسباب خارجية :** يـرى غالبيـة المهتمين فى دراســة ظاهرة التخلف فى العالم الاسلامى والعربى أن جذورها ترجع الى عوامل خارجية تتمثل فيما تعرض له من غزو ونكبات ، منذ العصر العباسى الثانى ، على يد التتار والمغول والصليبيين ، ويضيف البعض لهم العثمانيين الذين عمقوا حالة التخلف فى هذا العالم (٥١) ·

ولعل من التفسيرات المقبولة ، لدى العديدين ، خاصة أنصار مدرسة التبعية التى يأتى فى مقدمتهم الدكتور سمير أمين والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والدكتور سعد الدين ابراهيم ، لحالة التخلف فى المجتمعـــات الاسلامية والعربية المعاصرة ، أنها حالة تاريخية طارئة ، حدثت مع دخول الاستعمار الغربى لهذه المجتمعات · والذى ينظر اليه كعملية امبريالية حدثت نتيجة لتطور الرأسمالية فى أوربا ، نتج عنها استغلال وتشويه وتدميـــر لاقتصاد تلك المجتمعات ، وأن استمرار هذه الحالة (التخلف) فى هـــذه المجتمعات ، حتى بعد حصولها على الاستقلال ، مرده الى استمرار تبعية هذه

المجتمعات السياسية والاقتصادية والثقافية للاستعمار بمختلف أوجهه الجديدة (٥٢) . فالتبعية لا تعنى بالضرورة السيطرة المباشرة من قبل دول المركز (وهى الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى) على دول المحيط (وهى الدول المتخلفة التابعة لها) ، بل يكفى فى هذا المجال أن تقوم النخبة أو الصفوة الحاكمة والمسيطرة فى دول المحيط باتباع أساليب وخدمة مصالح النظام الاقتصادى الرأسمالى فى دول المركز التى تمنحها السند المادى والسياسى والعسكرى للبقاء مهيمنة ومسيطرة على عامة الشعب (٥٣) . ومن المعلوم أن دول المركز لديها مصالح خاصة فى استمرار الأوضاع المتخلفة فى دول المحيط ، تتمثل هذه الصالح فى الدرجة الأولى فى تحقيق مكاسب اقتصادية ، اذ تزود أرض تلك المجتمعات دول المركز بالمواد الخام الهامة ، وبتكلفة بسيطة ، كما تزود شركاتها ومؤسساتها بأرباح هائلة ومجالات واسعة للاستثمار ، فلا عجب اذن أن تقاوم هذه الدول تصنيع دول المحيط ، وتزويدها بالمعرفة والتكنولوجيا اللازمة لاحداث تطور وتنمية حقيقية فيها ، لأن مثل تلك التنمية تعنى الحاق الضرر بمصالح النظام الرأسمالى لدول المركز من جهة ، وبمصالح الفئة التابعة فى دول المحيط التى غدت عملية استمرار سيطرتها وقوتها مرتبطة بخدمة مصالح دول المركز من جهة أخرى وعلى الرغم أن الباحث لاينكر أثر تلك العوامل الخارجية فى احداث واستمرار حالة التخلف فى المجتمعات الاسلامية والعربية ، الا أنه يرى أن المبالغة فى تحميلها تبعات مايحدث فى ساحة تلك المجتمعات أمر فيه تبسيط مخل لفهم ظاهرة التخلف فى هذه المجتمعات ، فالتخلف ظاهرة معقدة ومركبة لايمكن اختزالها وتفسيرها بعوامل خارجية فقط ، فهذه المجتمعات بحاجة الى بحث جاد فى عوامل تلك الظاهرة الداخلية التى يأتى فى مقدمتها العامل الدينى المتمثل فى انحرافهم وفهمهم وتطبيقهم السقيم لدينهم الحنيف ، بدلا من اتخاذ بعضهم لتلك العوامل الخارجية ذريعة وشماعة تعلق عليها اخفاقاتهم وعدم جديتهم فى الخروج من تلك الحالة التى قد يكون فى استمرارها مصلحة ومنفعة لبعض الفئات الحاكمة والمسيطرة .

أسس ومبادىء المدخل الاسلامى للتنمية الشاملة للمجتمع

اتضح من العرض السابق أن المجتمعات العربية والاسلامية تعيش واقع حضارى أليم ، وتبين أنها بحاجة عاجلة الى تنمية شاملة ، كما كشف الواقع

عن عدم مناسبة نظريات التنمية الرأسمالية والاشتراكية لهذه المجتمعات بعد أن تركتها فى حال يمكن وصفها فى أحسن الأحوال بانها حال «تنمية مشوهة» وأصبح السؤال المطروح الآن هو : ماطبيعة التنمية التى تناسب المجتمعات الاسلامية ؟ والاجابة ، ببساطة ، على هذا السؤال تنحصر بتنمية تنبع من معتقداتنا وعادتنا الاسلامية ، على ضوء القرآن الكريم والسنة المطهرة وتنبثق من الأوضاع والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الفعلية لمجتمعاتنا الاسلامية ، وتتمشى مع التغيرات فى الظروف المختلفة (٥٤) ٠

فالتنمية بحاجة الى اطار عقدى أو فكرى عام تشتق منه الأسس والأهداف التى تحكم وتوجه سيرها ، فهى فى المجتمع الاسلامى لابد أن تكون اسلامية تلتزم باطاره وتستمد منه ، وتعكس قيمه وخصائصه وتصوراته عن الكون والحياة والانسان والمعرفة (٥٥) ٠ وأسس ومبادىء التنمية التى يمكن استخلاصها من هذا الاطار الاسلامى يمكن تقسيمها الى قسمين : أسس ومبادىء عامة ، وأسس ومبادىء خاصة ٠

١ ـ الأسس والمبادىء العامة للتنمية

هذه الأسس والمبادىء العامة للتنمية تتعلق بالتنمية كعملية تتطلب تهيئة عقل الانسان ووجدانه فيما يتعلق بتصوراته عن نفسه ، وعن الكون والحياة ، وعن دوره وعلاقاته بهذه الدنيا ، وعن كيفية انتفاعه بهذا الكون وعن الهدف الذى يجب أن يسعى لتحقيقه فى هذه الحياة ٠ ولعل أبرز هذه الأسس والمبادى العامة للتنمية فى الاسلام مايلى :

(أ) ان الانسان مخلوق مكرم ، خلقه ربه فى أحسن تقويم ، وفضله الله على كثير من مخلوقاته ، وميزه بالعقل والعلم والارادة ، وجعله خليفته فى الأرض ، وسخرها له ، وأسبغ عليه نعمه ، ظاهرة ، وباطنة ، وحمله مقابل ذلك مسئولية عظيمة هى تطبيق شريعة الله وتحقيق عبادته ، وهو مطالب أن يترقى فى سلم المعرفة الى معرفة خالقه ، من خلال تفكره وتعقله لدلائل الأنفس والآفاق ، كى تتعمق عبادته له ، ويقدر خالقه خير تقدير ، فيأتى من الأقوال ، والأعمال ، والأفكار ، والمشاعر ، كل مايحبه الله ويرضاه ، فى جميع الميادين الفكرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، وغيرها ٠

(ب) أن الكون الذى نعيش فيه ليس كونا ثابتا بل متغيرا · وان كانت تحكمه سنن وقوانين الهية ثابتة ، ومادته ليست شرا بل هى مخلوقة لغايات حكيمة · وهو موضع للتأمل والاستنباط والانتفاع ، والمطلوب من الانسان أن يتخذ من هذا الكون ميدانا لبناء حضارة متكاملة ومتزنة (٥٦) ·

وأن العلاقة بين الانسان والكون هى علاقة تسخير ، قال تعالى : (وسخر لكم مافى السموات وما فى الأرض جميعا منه ، ان فى ذلك لآيات لقـــوم يتفكرون) (الجاثية : ١٣) · والتسخير اصطلاح معناه : أن الله مكن الانسان من استخدام مظاهر الكون فى تطبيقات عملية نافعة للانسان ، فى مجالات حياته المختلفة ، دون ثمن يقدمه · وأن الغاية من التسخير هى أن يعـــلم الانسان منه ويقف من خلاله على قدرة الله وعلمه المطلق · وبهذا فان مـــن أكبر الأخطار على الكون وأهله نظرة العديد من الفلسفات المعاصرة التـى خرجت بعلاقة الانسان مع الكون عن مفهوم التسخير وقلبتها الى علاقة صراع وقهر ، حيث يصارع الانسان الطبيعة للسيطرة عليها دون هدف ولا غاية ، الا هدف الاستهلاك والاستمتاع الدنيوى ، مما نتج عنه العديد من المشكلات التى تهدد أمن وسلامة الانسان (٥٧) ·

لكن عملية التسخير هذه من الانسان لمختلف مظاهر الكون ومكوناته تتطلب أن يعرف الانسان القوانين التى تسيره وتحكمه ، وهذا التسخير يزداد بازدياد العلم بقوانين الله فى الكون ، فعلى درجة الرسوخ فى العـــلم بقوانين الكون تكون درجة التسخير ، وبالتالى تكون درجة التنمية ·

وعليه فان الانسان المسلم مطالب شرعا وعقلا بأن يرقى بمستوى علاقة التسخير ، وأن يأخذ بالأسباب المؤدية لذلك ، والتى يأتى فى مقدمتها التبحر بالعلم النافع ليقف من خلاله على قدرة وعلم الله المطلق ، والاستفادة منـه فى تطبيقات عملية نافعة ، لاتضر بطبيعة هذه العلاقة وغايتها ·

(ج) ان الحياة الدنيا دار ممر ، لا دار مقر ، وأن العلاقة التى تربط الانسان بالحياة هى علاقة ابتلاء وامتحان · وأن حياة الدنيا متاع مؤقت ، ووسيلة الى الآخرة ، ولايجوز اتخاذها غاية · وهى مملوءة بالخير والشر، والشهوات والزينة ، كمصادر للابتلاء والاختبار ، وأن للمسلم الحق بـأن

يستمتع بالدنيا وزينتها وملذاتها ، شريطة ألا تلهيه عن طاعة الله ، أى يجب عليه أن يبتغى بها الدار الآخرة ، قال تعالى : (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا ...) (القصص : ٧٧) . وأن كل عمل وسلوك فى الحياة ، يقوم به الانسان ، يتحول الى عبادة ، اذا كانت النية فى ذلك ابتغاء طاعة الله ومرضاته .

(د) ان العلاقة التى يجب أن تحكم تعامل الانسان مع الانسان ، والتى يجب أن توجه السلوك الانسانى فى كافة ميادين الأنشطة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والادارية والسياسية وغيرها ، هى علاقة العدل والاحسان ، قال تعالى : (ان الله يأمر بالعدل والاحسان) (النحل : ٩٠) . وأن شيوع علاقة الظلم له آثار تدميرية على المجتمعات أعظم من الكفر . فالمجتمعات أو الدول التى يشيع فيها الظلم الى جانب الاسلام تتداعى قبل الدول التى يشيع فيها العدل الى جانب الكفر (٥٨) .

٢ ـ الأسس والمبادىء الخاصة للتنمية

تنصب هذه الأسس والمبادىء على الجوانب الاجرائية والتطبيقية المباشرة لما يجب أن تكون عليه التنمية فى الاسلام ، ويمكن تحديد أهمها بالتالى :

(أ) ان التنمية فى الاسلام هى وسيلة وليست غاية فى حد ذاتها ، فهى وسيلة الانسان الى تحقيق علة خلقه ووجوده ، وهى العبودية ، لذا فان جميع وسائل التنمية وأهدافها لابد وأن تكون مسخرة لخدمة تلك العلة .

(ب) ان الاسلام يعمل على أن تكون التنمية ذات طبيعة شاملة ، تتضمن الأبعاد الروحية والخلقية والمادية .. الخ للفرد والمجتمع ، بما يؤدى الى تحقيق أقصى رفاهية ونفع للجنس البشرى فى الدنيا والآخرة ، فى اطار الشريعة الاسلامية (٥٩) .

(ج) ان التنمية من منظور اسلامى يجب أن تكون تنمية متوازنة ومتكاملة فى أبعادها ، وأن تأخذ فى الاعتبار الجوانب الكمية والنوعية للتنمية (٦٠).

(د) أن محور ومركز العملية التنموية فى الاسلام هو الانسان الذى

كرمه الله وأعزه ، لذا فان التنمية تعنى توفير متطلبات كرامة الانسان فى بيئته المادية والثقافية والاجتماعية ، بغض النظر عن جنسه ولونه ومركـــزه ، والاقرار بأن الانسان هو أداة التنمية وغايتها على السواء (٦١) ٠

(هـ) ان التنمية فى الاسلام يجب أن تتم بوسائل وأساليب بعيدة عـــن استغلال وظلم الانسان أخاه الانسان ، كما يجب أن يستفيد منها جميـــع أفراد المجتمع وفئاته (٦٢) ٠

(و) ان التنمية فى الاسلام لابد أن تهدف الى جلب المصالح للناس ودرء المفاسد عنهم ، ودفع الضرر عنهم ، وكفالة ضرورياتهم ، وتوفير حاجاتهم وتحسيناتهم ، وترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وتحمل أخف الضررين (٦٣) ٠

تعريف التنمية الشاملة من منظور اسلامى

على ضوء ماتم تحديده من الأسس والمبادىء التى يجب أن تقوم عليها التنمية فى الاسلام يمكن تحديد مصطلح التنمية الشاملة من منظور اسلامى بالتالى :

انها عملية احياء و / أو تغيير ارادية ، وهادفة ، ومتوازنة ، للارتقاء بجميع الأبعاد الروحية والخلقية والمادية ٠٠ الخ للفرد والمجتمع ، بوسائل وأساليب أقرها الاسلام ، لتحقيق أهدافه فى جميع أنشطة حياة الفـــرد والجماعة ٠

الاسلام وبناء انسان التنمية

يجمع المهتمون بالتنمية على أن الانسان هو حجر الزاوية فى العملية التنموية ، فهو نقطة البدء ، ومحور الارتكاز لخطط وبرامج التنمية ، فمنه تنطلق أهدافها وبه تتحقق هذه الأهداف (٦٤) ٠ فصلاح أمر التنمية ودرجة تحققها ، مناط بالانسان ، وقدرته على توظيف ما أسبغ الله عليه من نعم٠

والاسلام الخالد لم يغفل دور ومكانة الانسان فى التنمية ، لذلك سعى منذ البداية الى صياغة الانسان الموحد بالله ، والمتحرر من عبادة نفسه ، وعبادة مظاهر الحياة المادية وزخرفها من المال والأشخاص والمصالح وبذلك

استطاع الاسلام أن يوحد وجهة الانسان المؤمن فى ايمانه بالخالق الواحد، فيسلم له الأمر كله ، فيعبده وحده ، ويتخذ من شريعته منهجا يضبط لـــه حركته فى تسخيره لجميع مافى الكون (٦٥) ٠

والاسلام ينظر الى الانسان على أنه كل لايتجزأ ، ومن هنا يحرص على بناء الشخصية الانسانية المتوازنة والمتكاملة فى نموها ٠ فهو يحرص علـــى ضبط وتعهد واشباع حاجات الانسان ومتطلباته الروحية بمقدار حرصه على ضبط وتعهد واشباع حاجاته ومتطلباته الجسمية والعقلية ٠ أى أن يتعهـد بالرعاية والتنمية كل جانب من جوانب هذه الشخصية ليتحقق فيه الانسان الذى يكون الأمة الوسط ٠

والاسلام فى حرصه على البناء المتكامل للانسان الفرد لايغفل أهمية بناء الانسان العضو فى مجتمع ٠ والى هذا تشير الآية الكريمة (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير) (الحجرات : ١٣) ٠ لذلك فهو يعمل أولا على تربية الفرد الصالح فى ذاته من النواحى الروحية والانفعالية والاجتماعية والعقلية والجسمية ، وثانيا بتربية المواطن الصالح فى الأسرة المسلمـــة والمجتمع المسلم ، وثالثا بتربية الانسان الصالح للمجتمع الانســـــانى الكبير (٦٦) ٠

والاسلام يربى الانسان على الشعور بالمسئولية فى كل أمر من أمور الحياة ، فالفرد عنده لايعيش لنفسه ، وانما يعيش برسالة تجعله لايكتفى باصلاح نفسه وتنميتها ، بل تدفعه دفعا لاصلاح المجتمع وتنميته ، لأنـــه مسئول عن تعمير الدنيا ونشر الخير بين أرجائها ، وهذا هو مضمون الدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التى هى أساس راسخ مـــن أسس الاسلام (٦٧) قال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) (آل عمران : ١٠٤) ٠

والاسلام يسعى الى بناء هذا الانسان من الداخل ثم يتجه لتقييم بنائه الخارجى على أساسه ٠ فهو يبدأ ببناء قلبه ، وضميره ، ونفسه ، لكى يجعل منه انسانا يتعامل مع الله على أساس من الاحسان فى العمل ، فهو يعبد

الله كأنه يراه · ومن هنا فهو لايحتاج الى رقيب خارجى يحرسه من الانحراف ، لأن الرقيب موجود معه فى داخل نفسه ، فهو لايتحين فرصة سرقة الناس ، مثلا ، اذا أمن من العقاب فى الدنيا ، وانما لايقدم على مثل هذه الأعمال ، وان أتيحت له ، لأنه يخاف الله الذى لاتخفى عليه خافية (٦٨)·

فالاسلام يسعى الى أن تكون تقوى الله هى الأساس الذى يحكم كل عمل أو تصرف يقوم به الانسان ، سرا وعلنا ، ظاهرا وباطنا ، أولا وآخرا، وأن يغرس فى الانسان أن كل تصرف أو حركة أو عمل أو حتى تفكير من الممكن أن يتحول الى عبادة ان هو ابتغى مرضاة الله به وتقواه · فعقد صلة دائمة ومتواصلة بين الله والانسان ، هى مايهدف الاسلام دائما لتحقيقه ·

أداة الاسلام فى بناء انسان التنمية

ان الأداة الأساسية التى يستخدمها الاسلام فى بناء هذا الانسان هى التربية ، لكن هل لهذه التربية شكلا وملامح محددة ؟ الجواب ، بالتأكيد ، نعم ، لأنها لابد أن تكون تربية اسلامية ، لأن الأداة يفترض أن تكون منسجمة ومتسقة مع المحتوى والهدف ، فهذه الأداة ، أى التربية ، من منظور اسلامى ، يجب أن تسير فى نفس الطريق الذى يرسمه الدين الاسلامى بمعناه الواسع ، كدين للحياة الدنيا والآخرة ، وكدين شامل لكل مسائل الحياة · فما التربية الاسلامية اذن ؟ الواقع تعددت تعاريف هذه التربية ، وان كان التعدد لايعكس اختلافا على خصوصية هذه التربية ، ولا على غاياتها النهائية ووسائلها ، بقدر مايعكس الاختلاف على تعريف التربية كعملية اجتماعية ·

ومن تعاريف التربية ذات الصبغة الاسلامية الواضحة ، ما وضعه عبد الرحمن النحلاوى ، اذ يقول · «هى تنمية فكر الانسان ، وتنظيم سلوكه، وعواطفه على أساس الدين الاسلامى ، وبقصد تحقيق أهداف الاسلام فى حياة الفرد والجماعة ، أى فى كل مجالات الحياة» (٦٩) ، وماجاء به مقداد يالجن ، اذ يقول هى «اعداد المسلم اعداد كاملا من جميع النواحى فى جميع مراحل نموه للحياة الدنيا والآخرة فى ضوء المبادىء والقيم ، وفى ضوء

أساليب وطرق التربية التى جاء بها الاسلام» (٧٠) ، وكذلك قول اسحق فرحان انها : «مجموعة الطرائق والوسائل النقلية والعقلية ، الاجتماعية والعملية التى يستخدمها العلماء والمربون للتأديب والتهذيب والتنمية للفرد والمجتمع والبشرية ، بقصد تحقيق هدف تقوى الله فى القلوب والخشية فى النفوس » (٧١) ، أما الباحث ، وتأسيا على هذه التعريفات وغيرها ، فيرى أن التربية الاسلامية هى : عملية تنمية مستمرة لمختلف جوانب الشخصية الانسانية ، على هدى من الأسس والقيم والتوجيهات والتعاليم الاسلامية ، الواردة على وجه الخصوص فى الكتاب والسنة ، لتحقيق أهداف الاسلام فى حياة الفرد والجماعة ٠

والتربية الاسلامية عملية تتصل قبل كل شىء بتهيئة عقل الانسان ووجدانه عن الكون والحياة ، وعن دوره وعلاقته بهذه الدنيا ، وعلى أى وجه ينتفع بها ، وعن هدفه فى هذه الحياة والغاية النهائية التى يجب أن يسعى لتحقيقها (٧٢) ٠ والغاية الأساسية التى تسعى التربية الاسلامية لتحقيقها هى : تكوين الفرد المؤمن ، الذى يخشى الله ويتقيه ، ويعبده على الوجه الذى يرضيه ، ويعمر أرضه بمقتضى منهجه الربانى ، ليسعد ويفوز فى الدارين (٧٣) ٠

وتمتاز التربية الاسلامية ، عن سائر أشكال التربية الدنيوية الأخرى بخصائص وسمات مشتقة من خصائص الاسلام نفسه ، فكما أن الاسلام من عند الله ثابت ، موافق للفطرة البشرية ، شامل ، عالمى ، ميسر التطبيق ، ايجابى ، موحد لطاقات البشر ، أصيل قائم بنفسه ، كذلك التربية الاسلامية لها خصائص شبيهة بذلك (٧٤) ، فخاصيتها الأولى أنها ربانية المصدر والهدف ، هذه الخاصية هى التى منحت التربية الاسلامية تفردها وعظمتها، وهذه الخاصية هى أس بقية الخصائص ومنبعها ، فمنها نتجت ميزة الايمانية، وثبات الأسس ، والأصالة ، والمرونة والمعاصرة ، والموافقة للفطرة البشرية، والشمول ، والاعتدال والتوازن ، والتوحيد للطاقة البشرية ، والواقعية ، والعالمية ، والتفاؤل والايجابية ، والتوجه نحو الخير ، والعلمية ، والعملية، والاستمرارية (٧٥) ٠ ويجب ملاحظة أن الخصائص السابقة للتربية الاسلامية ليست على سبيل الحصر أو أنها شاملة ونهائية ، باعتبار أنه لايوجد ، حتى

تاريخه ، تعريف واحد جامع مانع أو متفق عليه للتربية الاسلامية ، ليكون مرجعا متكاملا لاشتقاق تلك الخصائص من ناحية ، ولما تمتاز به التربية الاسلامية من قابلية للتجديد والتطوير من ناحية أخرى ٠

المدخل الاسلامى والتنمية الذاتية المستقلة

لاجدال أن المدخل الاسلامى للتنمية ينطلق ويؤكد على التنمية الذاتية المستقلة للمجتمعات المسلمة ، تلك التنمية التى تراعى خصوصية وهوية وأصالة تلك المجتمعات ، فترتبط وتنطلق من واقعها وجذورها التاريخية والثقافية والاجتماعية ، فهى تنمية يتصل بها الماضى بالحاضر بالمستقبل ، وهى كل شىء وفوق كل شىء تنمية يكون الاسلام منبعها وجوهرها ، وليس عنصرا مضافا أو مكملا الى بقية عناصرها ٠

ولعل فى التسليم بضرورة أن تتصف تنمية المجتمعات المسلمة بالذاتية والاستقلالية ، لايعد أمرا مبتدعا أو شاذا ، حيث أنه ينسجم مع ما انتهت اليه الدراسات العالمية المتكاثرة ، خاصة الحديثة منها ، فى هذا المجال ، وما أكدته الكثير من توصيات وقرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المنبثقة عنها ٠ فالجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت حق كل بلد فى أن يتبنى النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يراه متفقا مع التنمية الخاصة به ٠ كما كشف تاريخ التنمية فى مختلف بلدان العالم ، وخاصة فى البلدان النامية ، أن التنمية لاتكتمل ولاتبلغ مداها الا اذا تمت من خلال التكامل مع البنية والسياق الثقافى والحضارى للمجتمع موضع التنمية ، وهذا مايفسر محدودية نجاح أو فشل التجارب التنموية لتلك البلاد التى تبنت نماذج ونظريات تنموية لاتأخذ فى الاعتبار ذاتيتها وخصوصيتها ٠ فأنطلقت أصوات النقد لهذه التجارب ونظريات ، وبالتالى محاولات البحث عن نظريات مستقلة ذاتية تعبر عن واقع وحاجات البلدان النامية ، وأخذ فى الظهور منذ السبعينيات من هذ القرن - العشرين - تيار بدأ ينمو ويشتد يؤكد على «التنمية المستقلة» المرتبطة بالجذور والسياق التاريخى والثقافى والحضارى للبلدان المعنية (٧٦) ٠

واذا كانت الدول النامية ، بصفة العموم ، بحاجة الى الأخذ بخيار

التنمية الذاتية المستقلة ، فان الدول الاسلامية ، بصفة الخصوص ، تكـون احوجها لتبنى هذا الخيار ، اذ أن مسيرتها الحضارية هى المسيرة الوحيدة فى التاريخ التى قادها التوحيد الخالص ، بينما مسيرات الحضارات الأخرى قادها الشرك ، فالمذهبية التى تطورت من خلالها الحضارة الاسلامية ، ليس لها نظير بين الحضارات الأخرى ، وعليه فان محاولات اخضاع التنمية فى المجتمعات الاسلامية الى نظريات وممارسات مشتقة من التطور التاريخـــى والواقع الحضارى للمجتمعات الرأسمالية والاشتراكية ، كان خطأ كبيرا وقع فيه مفكرو ومخططو التنمية فى العالم الاسلامى ، انتهى الى نتائج خاطئة فى تعيين أسباب تخلف هذا العالم من ناحية ، وانتهى الى احداث تنمية (ان صحت التسمية) أقل ما توصف به أنها قاصرة ومشوهة وغير حقيقية ، من ناحية ثانية (٧٧) ٠

ومن الشواهد المعاصرة على فشل التنمية «المستوردة» فى المجتمعات الاسلامية ، رغم ماتوفر لها من مقومات النجاح الفنية والمادية ، ماحصل فى المجتمع الأندونيسى ، حيث استعان بالدكتور الاقتصادى الألمانى المشهور «شاخت» الذى كان لخططه الاقتصادية التنموية التى وضعها للمجتمـــع الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية أكبر الأثر فى دفع ونجاح مسيرة التنمية فى المجتمع الألمانى ، لكن خطط هذا الدكتور والتى أشرف عليها بنفسه فشلت فى احداث التنمية المرجوة فى المجتمع الأندونيسى ٠ ويفسر المفكر الاسلامى مالك بن نبى هذا الاخفاق بقوله : «بأن مخطط شاخت قد فشل فى أندونيسيا، مع توفر كل الشروط الفنية والمادية ، لأنه فقد شرطا ضمنيا» ويقصد به شرط «المعادلة الاجتماعية» فهذا الخبير وضع مخططه على معادلته الشخصـــية كفرد من المجتمع الألمانى ، بينما ستجرى التجربة ، بطبيعة الحال على أساس الفرد الأندونيسى ، وهذا ما فات عليه بالطبع (٧٨) ٠ وحادثة هذا الخبير ، الذى تكونت معادلته الاجتماعية فى بيئة مختلفة تماما عن بيئتنا ، والـــذى لن يستطيع أن يتلبس معادلتنا الاجتماعية ، تكررت ويمكن أن تتكرر فى عالمنا الاسلامى ، كما يؤكد ذلك الدكتور محمود سفر وغيره الكثيرون (٧٩)٠

ولكن يجب ألا يفهم أن التنمية الذاتية المستقلة للمجتمعات العربيـــة والاسلامية تعنى الانكفاء والتقوقع على النفس ، ومحاربة أو عدم الاستفادة من تجارب وخبرات مسيرة التنمية فى المجتمعات الأخرى سواء كانت غربية

أو شرقية ، فنموذج التنمية الذاتية المستقلة لايمكن أن ينمو ويتطور بمعزل عن التجربة العالمية ، وعن التجربة الغربية على وجه الخصوص ، سواء اختلفت أو اصطرع مع بعض جوانبها أو تغذى ببعض عطائها ، مع الاقرار أنه ليس هنالك نموذج واحد للتنمية الذاتية (وهو النموذج الغربى كما يعتقد الكثيرون) ، بل هناك نماذج للتنمية بقدر ما هناك نماذج من المجتمعات · فالتنمية عملية استنبات وبناء ، وليست عملية استجلاب واكتشاف ، وهى أيضا عملية أخذ وعطاء حضارى بين مختلف الشعوب والثقافات ·

وعليه فان سعى المجتمعات الاسلامية يجب ألا يكون سعى من ينقل تجربة المجتمعات المتقدمة والحديثة وتقليدها بغير بصيرة أو رشد ، بل سعى من يسهم معها فى فهم المشكلات التى حالت بين نماذج التنمية فيها وبين أن تكون نماذج «تنمية حقيقية» أى تنمية موجهة لمصلحة الانسان وغاياته السامية · فالتنمية السائدة فى المجتمعات المتقدمة اليوم لاتدعو الى الاعجاب والتقليد حيث لم تبلغ درجة التنمية الحقة بعد (ولن تصلها ان استمرت على ماهى عليه من نهج مادى) فليس من الجديد القول أن التنمية التى أفرزت وتفرز العديد من المشكلات الطبيعية والاجتماعية والانسانية ، وتعانى من الخواء الروحى والضياع الخلقى ، أن تكون محط رحال الانسان (٨٠)·

والمجتمعات الاسلامية بما تملكه من عقيدة سامية وارث حضارى وثقافى مجيد متحذر الأصول مؤهلة لأن تغنى النظريات والتجارب التنموية فى مختلف المجتمعات المعاصرة ، وأن تلتقى معها فى البحث للوصول الى تنمية ذات وجه انسانى مشرق · فتجربة تمازج وتلاقح الحضارات والثقافات فى عصور الازدهار الاسلامى ، تقدم نموذجا حيا ورائعا لما ينبغى أن يكون عليه التفاعل بين الحضارة الاسلامية والحضارات الأخرى ، حيث استطاعت هذه الحضارة أن تتمثل وتهضم التراث الثقافى والحضارى اليونانى والفارسى والهندى ، وأن تولد من ذلك حضارة جديدة أصيلة ، سعدت فى ظلها ليس فقط المجتمعات الاسلامية بل تجاوزت ثمارها الخيرة الى الانسانية جمعاء ·

هـــوامش ومراجـــع البحـــث

(١) عثمان ياسين الرواف · «مدرستا التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى » · **مجلة العلوم الاجتماعية** ، المجلد السابع عشر ، العدد الثانى ، صيف ١٩٨٩ م ، صص : ٥١ ـ ٥٢ ·

(٢) على خليل أبو العينين · **التربية الاسلامية وتنمية المجتمع المسلم : الركائز والمضامين التربوية** · المدينة المنورة ، مكتبة ابراهيم حلبى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص : ٩ ·

(٣) عبى الغنى عبود · «أقوال فى التنمية فات المسئولين فى العـالم العربى سماعها » · **الفكر العربى** ، العدد الخامس والأربعون ، السـنة السابعة ، آذار ١٩٨٧م ، ص : ٧٠ ·

(٤) عبد الرحمن النقيب · «منهج التربية الاسلاميـة فى التنميـة · **مجلة كلية التربية بالمنصورة** ، العدد الخامس ، سبتمبر ١٩٨٢ م ·

(٥) ضياء زاهر · «التعليم ونظريات التنمية : دراسة تحليلية نقدية» · **دراسات تربوية** ، الجزء الأول ، نوفمبر ١٩٨٥ م صص ٢٠٤ ـ ٢٤٨ ·

(٦) على خليل أبو العينين · « التربيـة الاسلامية والتنميـة » · **رسالة الخليج العربى** ، العدد ٢٢ ، السنة السابعة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م، صص ٤٩ ـ ٦٨ ·

(٧) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، صص ٥١ ـ ٩٠ ·

8) Fagerlind, I., and Saha, L., **Education and National Development : A Comparative Perspective.** New York, Pergamon Press, 1983, pp. 15-17.

(٩) السيد الحسينى · **التنمية والتخلف : دراسة تاريخيـة بنائية** · ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥م صص : ٧٣ ـ ٧٤ ·

10) Inkeles, A., and Smith, D., **Becoming Modern.** Massachusetts, Harvard University Press, 1974, pp. 19-24.

11) Ibid., pp. 294-295.

12) Fagerlind, I., and Saha, L., Ibid., p. 17.

(١٣) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، ص : ٦٠ ٠

14) Fagerlind, I., and Saha, L., Ibid., p. 17.

(١٥) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، ص : ٥٥ ٠

16) Fagerlind, I., and Saha, L., Ibid., p. 17.

(١٧) ضياء زاهر ، مرجع سابق صص : ٢٢٠ ـ ٢٢١ ٠

(١٨) المرجع السابق ، صص : ٢٢٠ ـ ٢٢٢ ٠

(١٩) المرجع السابق ، ص : ٢٢٠ ٠

(٢٠) عثمان ياسين الرواف ، مرجع ، ص : ٥٦ ٠

(٢١) المرجع السابق ، ص : ٥٦ ٠

(٢٢) المرجع السابق ، ص : ٥٦ ٠

(٢٣) محمد فقيه ٠ «التنمية والتبعية فى مجلة دراسات عربية (١٩٨٠م ـ ١٩٨٦م) » ٠ **الفكر العربى** ، العدد ٤٥ ، السنة السابعة ، ١٩٨٧م ، ص : ٢١٧ ٠

(٢٤) السيد الحسينى ، مرجع سابق ، صص : ١٠٠ ـ ١٠١ ٠

(٢٥) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، ص : ٥٧ ٠

(٢٦) ضياء زاهر ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٧ ٠

(٢٧) المرجع السابق ، ص : ٢٢٨ ٠

(٢٨) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، صص : ٥٥ ـ ٥٦ ، ٧٦ ـ ٧٨ ٠

(٢٩) ضياء زاهر ، مرجع سابق ، ص : ٢٣١ ٠

(٣٠) عثمان ياسين الرواف ، مرجع سابق ، ص : ٨١ ٠

(٣١) أنظر فى ذلك ما اتبعه : زغلول النجار ٠ **قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الاسلامى المعاصر** ٠ قطر ، مركز البحوث والمعلومات ، ١٤٠٩هـ ، صص : ١١٣ ـ ١٣٠ ٠

(٣٢) أنظر فى ذلك ما اتبعه فى ذلك : محمد قطب ٠ **واقعنا المعاصر** ٠

جدة ، مؤسسة المدينة للصحافة ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م ، صص : ١٦٥ - ١٨٦ ٠

(٣٣) أنظر فى ذلك ما اتبعه فى ذلك : محمد عبد المنعم عفر ٠ **التخطيط والتنمية فى الاسلام** ٠ جدة ، دار البيان العربى للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م ، صص : ١٩ - ٣٤ ٠

(٣٤) زغلول النجار ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ ٠

(٣٥) محمد قطب ، مرجع سابق ، ص : ١٧٢ ٠

(٣٦) المرجع السابق ، صص : ١٧٨ - ١٨٦ ٠

(٣٧) المرجع السابق ، ص : ١٨٥ ٠

(٣٨) عمر حسنة «تقديم» لكتاب : زغلول النجار ، مرجع سابق ، صص : ١٢ - ١٣ ٠

(٣٩) عبد الرحمن حميدة ٠ «جغرافية التخلف» **مجلة كلية العلوم** الاجتماعية ، جامعةالامام محمد بنسعود الاسلامية ، العدد الرابع ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠ م صص : ٦٥ - ٦٦ ٠

40) UNESCO. **Statistical Yearbook 1990.** France, Printed by Table No. 2.11.

(٤١) توفيق أحمد القصير ٠ «الأمة وقضية التقنيه» **رسالة الخليج العربى** ، العدد ٣٧ ، رمضان - السنة الحادية عشر ، ١٤١١ هـ ، ص : ٠٢

(٤٢) زغلول النجار ، مرجع سابق ، صص : ١٢٢ - ١٢٩ ٠

(٤٣) المرجع السابق ، صص : ٨٣ - ٨٤ ، ١٢٢ ٠

(٤٤) عبد الله عبد الدايم ٠ **التربية وتنمية الانسان فى الوطن العربى: استراتيجية تنمية القوى العاملة** ٠ ط ٢ بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩١م، ص : ١١٧ ٠

(٤٥) زغلول النجار ، مرجع سابق ، ص : ٢٤ ٠

(٤٦) توفيق القصير ، مرجع سابق ، ص : ١٦ ٠

(٤٧) عبد العزيز عبد الله الجلال ٠ **تربية اليسر وتخلف التنمية : مدخل الى دراسة النظام التربوى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط** ٠

سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، مطابع الرسالة ، ١٤٠٥ / ١٩٨٥ م ، ص : ٢٨ .

(٤٨) مجيد خدورى . «التخلف السياسى وأبعاده الحضارية» فى ندوة: **أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربى** ، الكويت ٧ ـ ١٢ / نيسان / أبريل ١٩٧٤ م ، صص : ٥ ـ ٦ .

(٤٩) السيد سلامة الخميسى . **التربية وتحديث الانسان العربى** . عالم الكتب ، ١٩٨٨ م صص : ٧٢ ، ٧٩ .

(٥٠) عمر التومى الشيبانى . **التربية وتنمية الذات القومية** . طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٤م ، صص : ٢٠ ـ ٢١ .

(٥١) أنطونيوس كرم . **العرب أمام تحديات التكنولوجيا** . سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٤٠٣/ ١٩٨٢م ص ١٧٨ .

(٥٢) محمد فقيه ، مرجع سابق ، ص : ٢١٧ .

(٥٣) ضياء زاهر ، مرجع سابق ص : ٢٢٧ .

(٥٤) محمد عبد المنعم عفر ، مرجع سابق ، ص : ١٢٤ .

(٥٥) على خليل أبو العينين . «التربية الاسلامية والتنمية» . مرجع سابق ، ص : ٥٤ .

(٥٦) محسن عبد الحميد . **الاسلام والتنمية الاجتماعية** . جدة ، دار مكتبة المنار . ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، صص : ١١٤ ـ ١١٦ ، ١٢٩ ـ ١٣٠ .

(٥٧) ماجد عرسان الكيلانى . **فلسفة التربية الاسلامية : دراسة مقارنة بين فلسفة التربية الاسلامية والفلسفات التربوية المعاصرة** . مكة المكرمة ، مكتبة لمنار ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، صص : ١١٤ ـ ١١٦ ، ١٢٩ ـ ١٣٠ .

(٥٨) المرجع السابق ، صص : ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٥٩) محمد عفر ، مرجع سابق ، ص : ١٢٨ .

(٦٠) المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٦١) المرجع السابق ، ص : ١٢٥ .

(٦٢) عمر محمد الشيبانى · **ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى** ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٦ ، ص : ١٥ ·

(٦٣) محمد سلام مدكور · **المدخل الى الفقه الاسلامى** · القاهـرة ، ١٣٨٤ هـ ، ص‌ص : ١١٣ ـ ١٢٦ ·

(٦٤) محمود محمد سفر · **التنميه ·· قضيه** · جدة ، تهامة ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ، ص‌ص : ١٠ ـ ١١ ·

(٦٥) محسن عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ ·

(٦٦) اسحق أحمد فرحان · **التربية الاسلامية بين الأصاله والمعاصرة**· عمان ، دار الفرقان ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م ، ص : ٣٣ ·

(٦٧) يوسف كمال · **مستقبل الحضارة** · المنصورة ، دار الوفـاء الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م ، ص‌ص : ٢٦٨ ـ ٢٦٩ ·

(٦٨) تركى رابح ، مرجع سابق ، ص : ٢٥ ·

(٦٩) عبد الرحمن النحلاوى · **أصول التربية الاسلامية وأساليبها فى البيت والمدرسة والمجتمع** · دمشق ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص : ٢٧ ·

(٧٠) مقداد يالجن · **أهداف التربية الاسلامية وغاياتها** · الرياض ، مطابع القصيم ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٧م ، ص : ٢٦ ·

(٧١) اسحق أحمد فرحان ، مرجع سابق ، ص : ٣ ·

(٧٢) عبد الرحمن النحلاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ·

(٧٣) اسحق أحمد فرحان ، مرجع سابق ، ص : ٣٠ ·

(٧٤) عبد الرحمن النحلاوى · **التربية الاسلامية والمشكلات المعاصرة**، ط ٢ ، بيروت ، المكتب الاسلامى / الرياض ، مكتبة أسامة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، ص : ٨١ ·

(٧٥) للوقوف على خصائص التربية الاسلامية ، بشكل أوسع ، انظر عبد الرحمن النحلاوى · **التربية الاسلامية والمشكلات المعاصرة** ، مرجـــع

سابق ، صص ٨١ ـ ١١٧ ، واسحق فرحان . **التربية الاسلامية بين الأصالة والمعاصرة** ، مرجع سابق ، صص : ٣٧ ـ ٨٤ .

(٧٦) عبد الله عبد الدايم ، مرجع سابق ، صص : ١٠٤ ـ ١٠٦ .

(٧٧) محسن عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : ١٣٠ .

(٧٨) مالك بن نبى . **المسلم فى عالم الاقتصاد** . نقلا عن محمود سفر، مرجع سابق ، صص : ٢٠ ـ ٢٣ .

(٧٩) محمود سفر ، مرجع سابق ، ص : ٢٣ .

(٨٠) عبد الله عبد الدايم ، مرجع سابق ، صص : ١١٠ ـ ١١٤ .